أثر عقائد ومدركات صانع القرار على إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية 2009-1989

د. خليل إبراهيم أحمد*

مقدمة:

لقد اصبح من الضروري جداً أكثرمن اي وقت مضى تحليل السياسة الخارجية الاميريكية وتحديد اهدافها بدقة، وكذلك تحليل عملية صنع القرار السياسي الخارجي وآلياتها ومتغيراتها،وتوضيح المتغيراتوالعوامل التي تقف وراء تحديد اتجاهات وطبيعة السياسة الخارجية الاميريكية، واختيار ادوات تنفيذها، وبشكل خاص دراسة كل ما يتعلق بالمدركات والعقائد لدى صناع القرار، وتأثيراتها في صنع وتصميم اتجاهات السياسة الخارجية الاميريكية وادواتها الاساسية.

ومما لا شك فيه فان المدركات والعقائد المؤثرة في سلوك صانع القرار هي مسألة تتسم بالتشعب والتعقيد. فهذا الموضوع يعتبر من جانب احد فروع حقل العلاقات الدولية، ومن جانب آخر يرتبط بعدد من العلوم الاجتماعية كعلم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة وعلم الادارة.

ويكتسب موضوع السياسة الخارجية الاميريكية أهمية استثنائية لتعاظم الدور الاميريكي في التأثير على تفاعلات العلاقات الدولية وخصوصاً في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتلاشي معظم معالم النظام الدولي ثنائي القطبية من جانب، ولعمق واتساع الجدل الدائر في الاوساط الاكاديمية حول تفسير السياسة الخارجية للولايات المتحدة وترتيب متغيرات التأثير وأوزانها(كالمتغيرات البيئية النفسية والمجتمعية والمؤسسية والنسقية) في تحديد طبيعة السياسة الخارجية الاميريكية وتحديد مساراتها والعوامل المؤثرة عليها في إطار تفاعلات العلاقات الدولية.

وتكمن اشكالية العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميريكية في تناقض معطياتالتأصيل النظري وتقاطع الرؤى الفكرية التي افرزت هذا الجدل المحتدم في الوقت الحاضر.إن محاولات فهم السياسة الخارجية لهذه الدولة العظمى ذات التأثير الهائل على تفاعلات العلاقات الدولية وعلى حركة وصيرورة النظام الدولي، وماتتضمنههذه الرؤى من اقترابات

* جامعة العلوم التطبيقية ، البحرين.

مختلفة لتأشير وتحديد التيارات الفكرية والعقائد التي تقف وراء طبيعة واتجاهات السلوك السياسي الخارجي الاميريكي.تلك المؤثرات التي تسيطر على سلوك مراكز عملية صنع السياسة الخارجية الاميريكية وتحدد توجهاتها واختيار الادوات التنفيذية لها. ومما زاد من تعقيد هذه الاشكالية ذلك التناقض الحاد بين الأطروحات الفكرية التي أنتجتها محاولات تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة وهي:

1- مبادئ العمل الجماعي من جانب، وتوجهات التفرد الدولي في السلوك السياسي الخارجي من جانب آخر.

2- التناقض بين مبدأ العزلة التقليدية للرؤساء منذ الربع الاول من القرن التاسع عشر والمعروف"بمبدأ مونرو" من جانب، واتجاهات التدخلية المفرطة التي اتسمت بها السياسة الخارجية الأميريكية منذ أحداث ايلول وحتى يومنا هذا.

3- التناقض بين المبادئ الاخلاقية للمجتمع الأميريكي والمرتبطة بحقوق الانسان والديمقراطية والحرية في العالم من جانب، وبين تيارات الواقعية التي تركز على المصالح القومية للولايات المتحدة والتي تنظر للعالم وتفاعلات العلاقات الدولية من منظور القوة والصراع على "السيادة والسلطان" حيث يرفض الواقعيون وجود اسس واهداف مبدئية ومثالية تقف وراء السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميريكية من جانب آخر.

ان اهمية دور العقائد والمدركات لدى صانع القرار السياسي في التأثير على طبيعة وتوجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميريكية يكمن في الاشكالية الرئيسية التي تعبر عنها تلك الفوضى التي يعيشها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة في اوائل عقد التسعينات، وبشكل خاص بعد احداث 11 سبتمبر 2001، وما رافقها من اتساع اللجوء الى العنف والقوة العسكرية المفرطة، وانحسار اللجوء الى اسلوب حل المنازعات والازمات الدولية بالوسائل الدبلوماسية.

وبناءً على ما تقدمفان الإختلاف بين محاولات فهم وتفسير السياسة الخارجية الأميريكية ينصب على الإجابة على السؤال المركزي التالي: ما هي الدوافع الرئيسية التي تحرك السياسة الخارجية الامريكية وتحدد مساراتها الحالية؟هل هي الدوافع الاخلاقية والمثالية؟ ام إنهاعوامل الصراع الايديولوجي والاقتصادي والثقافي؟ وتقاطع المصالح الاستراتيجيةبين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية القوى الدولية؟

ان هذا التساؤل المركزي يفرز لنا مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ينبغي وضع اجابات واضحة ودقيقة وحاسمة لها، لكي تكون معالجة أشكالية العوامل الحقيقية المؤثرة على

السياسة الخارجية قادرة على فهم ما يحصل من تفاعلات في السياسة الدولية، ودور الولايات المتحدة الاميريكية وسياستها الخارجية في هذا الذي يحصل في عالم اليوم.

وتأتي اولى هذه التساؤلات عن سبب هذا التناقض والاختلاف في محاولات تحليل وتفسير السياسة الخارجية الاميريكية،وما هي الافكار والعقائد الأساسية التي تغذي وتوجه حركتها وآلياتها وادواتها؟ ما هو دور المبادئ الاخلاقية في الفعل السياسي الخارجي للولايات المتحدة الاميريكية؟ وهل أن عوامل الصراع الفكريوالحضاري وصراع المصالح والاستراتيجيات؟ أم أن القيم الأخلاقية والمثل العليا للمجتمع الأميريكيهي المؤثرات الأكثر أهمية في السلوك السياسي الخارجي لهذه الدولة العظمى؟

وفيما يتعلق بمنهاجية التحليل؛ فإن البحث يحاول تحليل تأثير البيئة الدولية وكيفية انتظام الوحدات الدولية فيها بموجب امتلاكها للمقدرات، وأشكال الترابط فيما بينها،[1]مكونة النسق الدولي وعناصره كمتغيرات مستقلة تفسر خصائص السياسة الخارجية واتجاهاتها.

كما يحاول تحليل عناصر البيئة الداخلية السياسية والثقافية والإجتماعية وآلية تأثيرها على طبيعة واتجاهات السياسة الخارجية لدول العالم. فالمجتمع الأمريكي يحتوي على مئات المنظمات والهيئات والجمعيات ذات الإتجاهات السياسية المختلفةوالتي لها وسائل اعلام خاص بها، ولها من يمثلها في المؤسسات السياسية على المستوى المحلي والإتحادي، وتلعب دوراً كبيراً في صنع التوازنات وتشكيل الإئتلافات البينية، التي تؤثر على المستويات القاعدية في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، ما يؤدي الى ايجاد الرؤى الفكرية والعقائدية والتصورات الاستراتيجية للإدارة الأمريكية والبيت الأبيض. هذه المحددات بجملتها تعبر عن أهم الثوابت في علاقة البيئة الداخلية واتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

كما يؤكد البحث منهاجياً على تحليل العناصر الشخصية لصانع القرار كأحد المحددات المهمة في صنع السياسة الخارجية، كدراسة نسقه العقيدي **Belief system**، ومدركاته السياسية، وكذلك منظومة القيم المرتبطة بذاته كخصائص فردية تؤكد الإختلافات بين صناع القرار وأثرها على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وكيفية تفاعلها في إطار العلاقات الدولية. ويرى الباحث أن الخصائص الشخصية لصناع القرار، رغم أهمية الدور الذي تلعبه في صياغة توجهات السياسة الخارجية، غير كافية لوحدها حيث انها محكومة بضوابط ومحددات البيئتين الداخلية والدولية، الأمر الذي يجب أن يؤكد عليه منهج تحليل المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية.

وتأسيسا على كل ما تقدم فان الفروض العلمية التي يتأسس عليها هذا البحث ستكون كما هو آت:

1- كلما تنامت طروحات الولايات المتحدة بالتزامها بالمبادئ الاخلاقية والمثالية في

سياستها الخارجية، وبانها تخضع لدوافع تنطلق من مثل المجتمع الامريكي، ازداد التناقض وعدم الوضوح في فهم وتفسير السياسة الخارجية الاميريكية. وكلما انصب التحليل على التصريحات المثالية للدبلوماسية الناعمة فقط، وقلت محاولات التحليل العميق للفعل الخارجي الاميريكي، وتأثير مدركات وعقائد صانع القرار السياسي الخارجي على هذا الفعل ورؤيته للمصالح الأستراتيجية والحيوية، قلت إمكانية تأشير العوامل الحقيقية المؤثرة في طبيعة السياسة الخارجية وتحديد اتجاهاتها واختيار أدوات تنفيذها.

2- هناك علاقة ارتباط وثيقة بين عقائد ومدركات صانع القرار، وبين الرؤى التي تتبلور بموجبها والتي تؤدي الى تبني سياسة خارجية تتسق أهدافها وأدوات تنفيذها مع كيفية إدراك صانع القرار للمصالح الحيوية والأهداف القومية المرتبطة بها. وعلى هذا الأساس يظهر تأثير العوامل العقيدية من خلال بروز شخصيات سياسية تلتزم بعقائدها وتحولها الى إستراتيجيات عمل يبنى عليها السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأميريكية، وبالتالي يصبح هذا الإدراك أساساً لبناء الرؤية الأميريكية للنظام الدولي وللمشكلات الأقليمية والدولية.

3- كلما ارتبطت مدركات وعقائد النخبة السياسية بتأثيرات أفكار اليمين المحافظ ورؤيته لدور القوة في العلاقات الدولية، ازدادت توجهات السياسة الخارجية الأميريكية في الإعتماد على القوة العسكرية واستخدام العنف المادي في معالجة مشكلات السياسة الدولية.

ومن هنا سترتكز هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية اعتبرت كمداخل لتحليل السياسة الخارجية الأميريكية ضمن الإطار المحدد أعلاه، وهي كالآتي:

المحور الأول: النسق الدولي و" النظام العالمي الجديد "؛ ويتم فيه تناول التطورات الرئيسية التي طرأت على النظام السياسي الدولي ابتداءً من منتصف الثمانينات، وتصورات الولايات المتحدة الأميريكية لما سمي بالنظام العالمي الجديد "New World OrderThe"، إبان فترة الرئيس جورج بوش في بداية فترة التسعينات، وأثر هذه التصورات على تحديد طبيعة السياسة الخارجية الأميريكية وتوجهاتها الرئيسية، وذلك لارتباط موضوع N.W.O بمجمل تفاصيل مدركات صانع القرار الأمريكي ونسقه العقيدي والمرتبط بشكل وثيق بالتوجه الأيديولوجي لليمين المحافظ، فهو يعبر عن البيئة الدوليةالجديدة التي كرست هذه العقائد والمدركات.

المحور الثاني: البيئة الإجتماعية والثقافية والسياسية للولايات المتحدة الأميريكية، وتتم فيه دراسة تأثير العوامل الثقافية والإجتماعية على الهياكل السياسية وترابطها، ودور جماعات الضغط والمصالح على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وآليات تأثير هذه البيئة على مسارات السياسة الخارجية الأميريكية.

المحور الثالث: البيئة النفسية لشخصية صانع القرار وتأثيرها على السياسة الخارجية

الأميريكية، ويتضمن هذا المحور دراسة أثر العقائد التي يحملها صناع القرار، ومدركاتهم والدوافع الذاتية التي تطبع خصائصهم الشخصية، حيث تلعب الجوانب النفسية كمتغيرات فردية تتضمن مجموعة من الصفات الجسمانية والخصائص العقلية والوجدانية للفرد في ظهور العادات الأساسية لديه، وكذلك القيم والرؤى التي تؤثر بشكل متفاوت على الذات الإنسانية. هذه الطبيعة قد تظهر بدرجات مختلفة منتجة تلك التمايزات بين صناع القرار في كيفية تأثيرها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وهو ما يحدد طبيعة السياسة الخارجية وكيفية تعاملها مع تفاعلات العلاقات الدولية.

أولاً: النسق الدولي وتصورات "النظام العالمي الجديد

ارادت الولايات المتحدة الامريكية تصوير انسجام نهاية للحرب الباردة مع تصورات انتصار المبادئ الولسونية التي طرحها الرئيس الاميريكي الثامن والعشرون ودرو ولسون في بداية القرن العشرين 1921.1913 وبعد أنتهاء الحرب العالمية الاولى تحديداً حول التنظيم الدولي وما قد يحققه من تعزيز الامن والسلم الدوليين ضمن اطار فكرة الأمن الجماعي، على الرغم من الصراع الذي كان دائراً بين الكونغرس والرئيس ولسون حول تلك الافكار.

ففي السنوات الاولى للعقد الاخير من القرن العشرين اعترفت الولايات المتحدة وحلفاؤها ان انتصاراً كبيراً قد تحقق في دائرة الصراع الذي استمر اكثر من نصف قرن ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي. فالمسارات الايديولوجية للمعسكر الشيوعي، والتي ظلت متقاطعة طيلة فترة الحرب الباردة مع تصورات الفكر الليبرالي الراسمالي، وما رافقها من هموم الجغرافية السياسية المرتبطة بالتوجهات الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي وحلفائه قد تم التغلب عليها ودحرها، فيما صورت بعض الاوساط في الولايات المتحدة الامريكية هذا الإنتصار بنهاية التاريخ، حيث قال بعض الكتاب الاميريكيين بفكرة نهاية التاريخ والرجل الاخير تعبيراً عن تفكك الاتحاد السوفييتي وحل حلف وارسو وسقوط الانظمة الشمولية التي مثلت الحكم المركزي والاقتصاد الموجه من قبل الدولة، فيما انتصرت الديمقراطيات الليبرالية التي أريد لها أن تكون نظاماً ذو بعد عالمي يجب أن تأخذ به كل مجتمعات العالم بغض النظر عن الاختلافات في الثقافات والعقائد ومنظومات القيم القومية في كل من هذه المجتمعات. وبهذا الصدد يرى فرانسيس فوكوياما أن هذا التطور الحاصل في النظام الدولي " يشكل دليلاً جديداً على أن ثمة اتجاهاً أساسياً يفرض على المجتمعات البشرية كلها نمطاً واحداً في تطورها، يكون بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجهاً صوب الديمقراطية الليبرالية ".[2] فقد ارتبطت المعارضة الايديولوجية للماركسية من قبل الاستراتيجية الاميريكية، كقطب يقود المعسكر الرأسمالي، بالجهد التنافسي او بكلمة ادق

التصارعي في مجال التحرك الجيوبولتيكي لتحقيق الاهداف الرامية الى الانتصار على الاتحاد السوفيتي. وتعتبر هذه الأفكار تأصيلاً نظرياً لما يمكن تسميته بعصر الهيمنة الأمريكية، إذا استعرنا مصطلح د. جمال السويدي، والتي ارتبطت بها أغلب، إن لم نقل كل، تصورات المحافظين الجدد والتي تضمنت كل عوامل التأثير على توجهات السياسة الخارجية الأميريكية.

وبسرعة منقطعة النظير بادرت اميريكا على لسان رئيسها جورج بوش في أعقاب حرب الخليج الثانية، وكان ذلك في بداية التسعينات، حيث تزامن مع هذه الأحداث الهامة تفكك الإتحاد السوفيتي السابق، وتفرد الولايات المتحدة في امتلاك مقومات القوة العظمى والتدخل في كل جزء من العالم، لطرح تصوراتها عن نظام عالمي جديد*New World Order*تتشارك الامم فيه بشكل يتجاوز حالة الاستقطاب في الحرب الباردة، مشاركة تتأسس على التعاون والعمل الجماعي وسيادة القانون من خلال تحكيم المبادئ والمساواة والعدالة والاخلاق الدولية التي تنبذ العنف والحرب وللجوء الى القوة المادية. نظام يتأسس حسب التصورات الاميريكية على تحقيق اهداف سامية مثل انتشار الديمقراطية، وتطور مسارت التنمية وتكريس السلام وخفض التسلح .[3]

ولقد تم ذلك من دون ان تطرح اميريكا من هي الوحدات الاساسية المكونة لهذا النظام؟ وهل هناك رؤية موحدة لدى هذه الاطراف عن المحافظة على السلم والامن الدوليين؟ وما هي وسائل وادوات التفاعل بين هذه الوحدات؟ وهل هي متفقة على تحقيق اهداف مشتركة بين القوى الفاعلة في النظام الجديد؟

إن من أهم جوانب الإدراك لدى صانع القرار في السياسة الخارجية، خصوصاً في دولة عظمى كالولايات المتحدة،هو كيفية بناء تصورات دقيقةعن طبيعة النظام الدولي وهيكليته البنيوية التي تحددها متغيرات القوة وتوزيعها، والمتغيرة بشكل دائم حسب المراحل التي يمر بها النظام، وكيفية التعامل مع هذه المتغيرات.

لقد طرحت الولايات المتحدة ما اصطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد وكأن هذا النظام موجود فعلاً بموجب معطيات المرحلة ولم يتبقى الا تطبيقه والعمل به. والواقع ان هذا الامر لم يكن موجوداً الا في تصورات الرئيس الاميريكي جورج بوش ومن بعده خليفته بل كلينتون، دون أن يحدد أي من هذين الرئيسين الخصائص الرئيسية لهذا النظام، كوحداته الأساسية، ووسائل التفاعل بين هذه الوحدات، وأهداف النظام، وما هي المرجعية الشرعية لهذا النظام. وهل ستبقى منظمة الأمم المتحدة؟ أم سيتغير مسارها بشكل مختلف؟. علماً بأن النظام في المرحلة الاولى للتكون وينتظر مشاركة من قبل القوى الدولية الفاعلة لوضعه موضع التطبيق. ويعتبر هذا الموضوع من أهم القضايا الخلافية في فهم وإدراك هيكلية البنيان الإستراتيجي للنسق الدولي لمرحلة ما بعد الإتحاد السوفيتي.[4]

ويبدو أن ما كان يدور في ذهن قادة الولايات المتحدة لا يتعلق بنسق (system) يعبر عن منظومة متكاملة الأجزاء، محددة الأهداف، متفقة على وسائل العمل والتفاعل، وإنما بنظام (order) تسير تفاعلاته من الأعلى الى الأسفل كنسق نازل، قمته الولايات المتحدة وقاعدته بقية دول العالم. كما يبدو أن هذه التصورات قد أهملت متغيرات القوة والتوازن بين المصالح التي طرأت على النظام الدولي لتشمل كل الدول من قوى صاعدة وقوى إقليمية، وأن القوة باتت أكثر انتشاراً حيث تضاءلت الأعتبارات المرتبطة بالقوة العسكرية، وبرزت القدرات الإقتصادية وقدرات المال وشبكات الإنتاج لتأخذ دورها في تصميم مفهوم جديد للقوة. هذا المفهوم هو الذي يحدد هيكلية النظام الدولي ببنية جديدة ترتكز على التوزيع الفعلي للقوة على دول العالم. لذلك فإن الأمر سيكون عسيراً على الولايات المتحدة بسبب معطيات التفاعل الدولي والتغير في موازين القوى الدولية. وبالرغم من ان أميريكا باتت الدولة الاقوى الا ان القرن الحادي والعشرين افرز مجموعة من القوى الدولية الفاعلة تمارس دورها في تفاعلات العلاقات الدولية بشكل قد يجعل الولايات المتحدة غير قادرة على احتكار القرار الدولي بدون معارضة من مثل هذه القوى الكبرى. فهناك دول تحمل خصائص القوى القارية، ويبدوانها ستمثل وحدات النظام الدولي الجديد، ففي آسيا نرى الهند والصين وروسيا الإتحادية، وهي تحمل ثقافة مشتركة وتاريخاً مشتركاً يؤهلها للعلب دور فاعل في العلاقات الدولية انطلاقاً من قدراتها العسكرية ومكانتها الإقتصادية على المستوى العالمي. وفي أوربا فهناك فرنسا التي تمثل قوة كبرى بمقدرات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية كبيرة، وتحمل ثقافة وتاريخاً يؤشر نزعة استقلالية في السياسة الخارجية كما يؤكد لنا موقفها من حلف شمال الأطلسي والقيادة الأميريكية للعالم الغربي إبان الفترة الديغولية في ستينات القرن الماضي. وقريباً فقد أصرت فرنسا على إتمام تجاربها النووية وذلك في عهد الرئيس جاك شيراك، رغم الرفض والإحتجاج العالمي الذي قادته الولايات المتحدة. هذا العالم الذي أعقب الحرب الباردة قد تبدو فيه الولايات المتحدة القوة الأكثر تفوقاً عما هو الحال قبل عقدين من الزمان، لكنه احتوى، الى جانب أميريكا، على مراكز قوى كبرى تتوزع حول العالم، الأمر الذي يصبح معه من الصعب جداً على الولايات المتحدة أن تفرض نظاماً عالمياً حسب الرؤية الأميريكية، لأن القدرات الأمريكية لن تمكنها من استخدام القوة لكي تغير بقية العالم. وهكذا اصبحت متغيرات القوة العسكرية، وبالخصوص التكنولوجيا النووية للحرب، اكثر انتشاراً ولن تستطيع الولايات المتحدة استخدام هذه القوة أوالتهديد بها دون تعريض النظام الدولي لهزات عنيفة قد تنتج تغيرات جوهرية في بنية النظام نفسه. وحتى متغيرات القوة الاقتصادية فقد عرفت هي الاخرى تطورات كبيرة يسهل معها ملاحظة المنافسة الاقتصادية الشديدة التي سوف تواجهها الولايات المتحدة الاميريكية، رغم الاعتراف بقوة الاقتصاد الاميريكي على الصعيد العالمي في

القرن الحادي والعشرين.

وهذا هو السبب الأهم في بروز وجهة النظر القائلة بعدم اكتمال عناصر النظام الدولي احادي القطبية كتعبير عن النظام الدولي الجديد الذي طرحه كل من الرئيسين جورج بوش وخلفه بيل كلنتون. إن مدركات صانع القرار الأميريكي عن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة أدت الى تبلور توجهات في السياسة الخارجية الأميريكية تنطلق من رؤية ترى في هذا العالم نظاماً تقوده الولايات المتحدة كقطب أوحد باعتبارها القوة العظمى الوحيدة. وهذا ما سبب تلك الفوضى في العلاقات الدولية وانتشار استخدام القوة العسكرية وبدون تفويضات دولية من المنظمة العالمية، ووسط رفض واضح وصريح للقوى الكبرى في النظام الدولي. إن هذا الأمر جعل مراكز القوى الدولية في موقف المعارض للولايات المتحدة بدلاً من موقف الشركاء الحقيقيين الذين يسعون لتحقيق أهداف مشتركة وبوسائل الشرعية الدولية. لقد اختلفت توجهات السياسة الخارجية للقوى المركزية في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وانعكس ذلك على الصراعات الإقليمية والدولية، حيث تعقدت هذه الصراعات بسبب المواقف المختلفة للقوى الدولية في قمة النظام الدولي.

وأدى الدعم المستمر من هذه القوى الدولية للجماعات والتيارات المعارضة واللامركزية الى انتشار الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة في مختلف مناطق العالم وبشكل خاص منطقة الشرق الأوسط. كما ازدادت التوترات بسبب بروز قوى إقليمية لجأت الى التحالف مع بعض القوى الدولية كأيران وسوريا وكوريا الشمالية التي اعتمدت على تحالفها وعلاقاتها مع روسيا الإتحادية، وقد جاء ذلك بسبب عدم الإتفاق بين القوى المركزية على آليات إدارة النظام الدولي. إن التوصيف الدقيق للنظام الدولي والذي أغفل صانع السياسة الخارجية الأمريكية عن إدراكه بدقة، خصوصاً في فترتي الرئيس جورج بوش الأب وبيل كلنتون، هو أن الولايات المتحدة ستبقى القوة الأكثر فاعلية وتأثيراً على تفاعلات العلاقات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة حيث كان النظام الدولي ما يزال في مرحلة التشكل، لكن اختلال موازين القوى الدولية بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة سينحسر، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع اتخاذ القرارات الدولية الهامة بشكل منفرد، وإن عليها العمل لوضع أسس تتفق عليها الدول التي تمثل القوى الفاعلة في النظام الدولي. هذا الإدراك الأميريكي غير الدقيق وغير الواقعي لهيكلية النظام الدولي، وقواه الفاعلة، وآلية التفاعل بين هذه القوى، ومتغيرات القوة العسكرية والإقتصادية، قد ازداد تأثيرها في فترة الرئيس جورج بوش الإبن، حيث راحت السياسة الخارجية الأمريكية تتعامل مع المشكلات الدولية والإقليمية في مختلف أنحاء العالم وكأنها القوة العظمى الوحيدة والتي يمكن لها أن تفرض المعالجات التي تراها مناسبة لمصالحها ومصالح حلفائها على بقية دول العالم. هذه السياسة كانت تسير في الإتجاه المعاكس لتطور متغيرات القوة في النظام الدولي، والتوزيع

الفعلي لعناصر القوة الكلية على وحدات النظام الدولي. وهذا ما أدى الى ذلك التقاطع الحاد بين السياسة الخارجية للولايات المتحدة وبين السياسات الخارجية للقوى الدولية الأخرى كفرنسا والإتحاد الروسي والصين، وحتى بعض الدول التي تحتل مراتب أدنى في مقدرات القوة القومية مثل كوريا الشمالية وايران. ولم تستطع الولايات المتحدة من ممارسة دورها كقوة قائدة للنظام الدولي، وقد تراجع الدور الأميريكي خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الإبن.

لكل هذه الأسباب فقد ركزت استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس باراك أوباما في مايو 2012 لتعكس رؤية جديدة للإدارة الأميريكية تتمحور حول مواجهة تراجع نفوذ أميريكا على الصعيد العالمي، حيث ترى هذه الإستراتيجية ضرورة العمل الدولي المشترك لإيقاف التراجع في الدور الأميريكي الدولي. وتؤكد على الإعتراف بأهمية العلاقات مع القوى الصاعدة ذات التأثير الدولي.[5]

ومن جهة أخرى فقد عكست مواقف عدد من السياسيين الأميريكان هذه الحقيقة، كوزير الدفاع روبرت غيتس، والذي أكد في مقاله أن الولايات المتحدة سوف لن تكرر سياستها في أفغانستان والعراق، حيث تم تغيير النظام السياسي في هاتين الدولتين تحت ضغط السلاح (Under fire).[6] كذلك وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون، والتي ركزت على الفعل الدبلوماسي أومنهج القوة الذكية (Smart Power Approach)، لاستعادة اولايات المتحدة لفاعليتها الدولية في نظام تتعدد فيه مراكز القوى الدولية، كما تتعدد فيه عناصر القوة الشاملة لعناصر التأثير الدولية الجديدة[7]، حيث انصبت الرؤى التي طرحها هؤلاء الساسة على كيفية التعامل مع النظام الدولي كواقع وليس كما تريده أميريكا أن يكون.

إن مدركات صانع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة وبشكل خاص جورج بوش الأب والإبن، وبدرجة أقل بيل كلنتون لم تستطع تأشير حقيقة هامة تعتبر أساس استراتيجية التعامل مع النظام الدولي وهي أنه لا توجد قوة دولية وبغض النظر عن مقدراتها العسكرية والإقتصادية يمكنها مواجهة كل التحديات التي تفرزها تفاعلات العلاقات الدولية بمفردها. وهذا الأمر يفرض صياغة استراتيجية تشاركية وليس تفردية تعتمد على آليات التعاون الدولي في تحقيق فاعلية الولايات المتحدة الأميريكية وتعظيم دورها في القيادة العالمية.

وهناك جانب آخر لا يقل أهمية عما ذكر سابقاً غاب عن عقائد ومدركات صانع السياسة الخارجية الأميريكية، وهو تلك القدرة على ضبط معادلة التوازن بين القوة الصلبة Hard power وبين القوة الناعمة Soft power، والتي أصبحت تسمى حديثاً بالقوة الذكية.[8] وتتحقق قدرة هذه الإستراتيجية في تحديد أفضل نقطة توازن يمكن من خلالها وضع آليات للتوازن بين القوتين الناعمة والصلبة. هذه النقطة يمكن لنا أن نطلق عليها نقطة السرج Saddle Point

اذا أردنا استخدام لغة نظرية المباريات، والتي يمكن أن تعيد للولايات المتحدة المكانة والقدرة التنافسية والقيادية على الصعيد الدولي.

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومنذ تولي الرئيس جورج بوش الأب منصب الرئاسة في العام 1988 وحتى نهاية الفترة الثانية للرئيس جورج بوش الإبن قد وضعت الإقتصاد الأميريكي في أزمة اقتصادية حادة، وكساد كبير يحاكي أزمة الثلاثينات من القرن العشرين. وقد تمثلت هذه الأزمة بعجز مالي كبير، وارتفاع في تكاليف الرعايةالصحية للفرد الأميريكي، وتدهور البنية التحتية التي أصبحت أقل أمناً، وأقل فاعلية في مواجهة التحديات والكوارث، وتدهور في معدلات النمو الإقتصادي. ويعتبر الإقتصاد مرتكز القوة الإستراتيجة الأميريكية ومحور القوة الشاملة لها كدولة عظمى، لذلك فقد ركزت الإستراتيجة الجديدة على ضرورة انعاش الإقتصاد الأميريكي وإعادة بناء هيكليته بشكل كامل. كما تؤكد استراتيجية الأمن القومي الجديدة على أهمية تعزيز دور المؤسسات الدولية، واحترام هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها الدولية، بما يرفع من قدرة السياسة الخارجية الأميريكية وتأثيرها في تفاعلات العلاقات الدولية.[9]

أما النتيجة الأخرى التي ادى اليها هذا السلوك السياسي الخارجي الأميريكي فهو تدني قوة القيم والمبادئ الأميريكية، واستقامة الشعب الأميريكي، وهذا أمر مرتبط بالقدرات العسكرية، والتعامل الدبلوماسي، والقطاع غير الحكومي، وحتى المواطن العادي. إن استخدام القوة المفرطة وبشكل تفردي دون أي اعتبار لقوى ومؤسسات المجتمع الدولي، وعدم احترام الشرعية الدولية أو التعاون مع المنظمات الدولية وبشكل خاص مع منظمة الأمم المتحدة، وتضييق الشراكات القائمة، وعدم البحث عن شراكات دولية جديدة تعمق التفاهمات والتعاون لتحقيق نجاحات دولية، أدى الى تراجع النفوذ الأميريكي خصوصاً في فترتي الرئيس جورج بوش الإبن في ظل نظام تتعدد فيه مراكز القوى الإقتصادية والعسكرية، ما أفقد الولايات المتحدة قدرتها القيادية وقدوتها الأخلاقية.[10]

إن النظام الدولي اليوم ربما يكون أحادي القطبية على صعيد القوة العسكرية، وهذا ما يشير اليه الإنفاق الأميريكي في الجانب العسكري اذا ما قورن بالقوى الدولية الصاعدة، ما يعني ان الولايات المتحدة ستبقى القوة العسكرية الأهم لفترة من الزمن، لكن هذا النظام يمتاز بالتعددية القطبية من حيث مراكز القوى الإقتصادية. كما إنه يشهد صعوداً في القوى الإقليمية التي لا يمكن التقليل من دورها في تفاعلات السياسة الدولية. إن عالم العلاقات الدولية اليوم يجسد واقعاً يخرج عن سيطرة الدول القومية ونظمها السياسية، فهو عابر للحدود وللقوميات. فالمليشيات المسلحة تلعب دوراً كبيراً على صعيد النظام الدولي بأكمله، وتنظيم الدولة الإسلامية والمليشيات الأخرى، والجماعات المسلحة، والشركات متعددة الجنسية دليل واضح على هذا التطور في النظام الدولي.

كل هذه المستجدات ترتبط حتماً بمستقبل نفوذ الولايات المتحدة وقدرتها على قيادة النظام الدولي ودورها عالمياً. لذلك نرى ان الولايات المتحدة تعاني من مواجهة قوى وجماعات تفوق قدراتها قدرات كثير من الدول القومية. كما نرى أن اقتصادها يضعف بسبب عدم وجود شراكات وآليات تعاونية في أداء دورها على الصعيد الدولي، وبسبب المنافسة الحادة من قبل القوى الدولية الصاعدة. كل ذلك يحصل بسبب عدم قدرة صانع القرار السياسي الخارجي الأميريكي على إدراك واقع ومعطيات النظام الدولي بشكل دقيق كما هو في الواقع، وبسبب تبني عقائد تفتقر الى الموازنة بين الدبلوماسية والعمل العسكري وترجيح متغيرات القوة المادية ووسائل العنف في التعامل الدولي.

إن هذه المدركات والعقائد لدى مؤسسات صنع القرار متجذرة في التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأميريكية، فللمرة الثالثة في القرن العشرين تعبر أميريكا عن رؤيتها لإرساء قواعد لنظام عالمي يرتكز على قيمها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتحاول تطبيقها على العالم بأجمعه. ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حاول الرئيس وودرو ولسون بناء النظام الدولي حسب " القيم الأخلاقية الأميريكية"، كما حاول فرانكلين روزفلت والرئيس هاري ترومان إعادة تشكيل النظام الدولي على النموذج الأميريكي. ولقد وقفت أمام محاولات ولسون قيم الإنعزالية التي أرسى قواعدها مونرو عام 1823. وواجهت ترومان النزعات المتشددة للتوسعية الستالينية. أما بعد الحرب الباردة فكانت معطيات انتشار القوة، وتضاؤل القدرات العسكرية أمام دور العوامل الإقتصادية، وبروز مراكز قوى صاعدة ساهمت في بناء هيكلية جديدة للنظام الدولي، هي التي عطلت صيرورة نظام دولي أحادي القطبية تتربع أميريكا على قمته.

ان هذا يعني ان الولايات المتحدة بحاجة الى شركاء يتفقون على اهداف واضحة ومشتركة، وعلى وسائل وآليات لتنفيذ هذه الاهداف في اطار من التعاون الدولي، وضمن اطار المنظمات الاقليمية والدولية، لتحقيق تصورات النظام الدولي عن السلم والأمن والتنمية، وهذا ما لم يحصل الى الآن بسبب عدم ادراك الولايات المتحدة لهذه الحقيقة.

ان الواقع الفعلي للسلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة في المرحلة الاولى من فترة ما بعد الحرب الباردة، اي حتى احداث 11 سبتمبر 2001، اثبت بشكل واضح وجلي ان اميريكا تسعى الى تبرير استخدام كل الوسائل من اجل تحقيق مصالحها القومية، رغم ان هذا يعتبر امراً غير مبرراً لدى الشعب الاميريكي نفسه. وقد واجهت السياسة الخارجية الاميريكية معارضة صريحة سواء من شركائها الاوربيين او من الصين وروسيا الاتحادية وبقية دول العالم.

<u>استراتيجية التبرير :</u>

وقد تفاقم الامر بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، عندما قررت الولايات

المتحدة استخدام هذا الحدث كمبرر استراتيجي يعيد للسياسة الخارجية الاميريكية لهجة التحدي، ومفردات التوازن والصراع والقوة. فلقد لجأت الى تبني سياسة خارجية تتمحور كافة توجهاتها حول فكرة الحرب الوقائية كوسيلة ضد كل من تقرر هي وحدها انه ضد قيمها ومصالحها. "كان هناك ايضاً احساساً قوياً، بعد التخبط في الاتجاه والضعف تحت ادارة بل كلنتون، بانه حان الوقت لتغيير جذري في الحالة القائمة في الشرق الاوسط لمصلحةالولاياتالمتحدة.هنا،فانكلمنالرؤيةالعقائديةبانغزوالعراقسيشعلموجة من الاصلاح الديموقراطي – الليبرالي واصلاح السوق الحر الرأسمالي في المنطقة مما يؤدي الى تجفيف " المستنقع الارهابي" الى الابد، تلاقت مع وجهات النظر العملية المبنية على المستقبل البعيد لاسرائيل وزرع القوة الاميريكية في منطقة الشرق الوسط وضمان أن الموارد الاستراتيجية كالنفط، ستتدفق بحرية للاسواق العالمية." [11]

ضمن هذه الرؤية الدولية انتجت السياسة الخارجية الأميريكية حربين الاولى ضد افغانستان والثانية ضد العراق متقاطعة مع المنظمة الدولية ومع اراء شركائها الدوليين معلنة انها ستحارب كل اعدائها وفي كل مكان من العالم . وارتفعت مستويات التوتر على مستوى العالم، ومنيت القضية الفلسطينية بنكسة احتجت عليها كل القوى الدولية ومن ضمنهم حلفاء الولايات المتحدة الاميريكية كما حدث في غزة ويحدث لحد الان. [12]

كل ذلك أدى الى تكريس السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأميريكية، المرتكز على استخدام العنف المسلح والمفرط في التعامل مع تفاعلات العلاقات الدولية، وبشكل منعزل عن أي غطاء شرعي أو تفويض قانوني من المنظمة العالمية، واللجوء الى سلوكية الفرد في معالجة مشكلات السياسة الدولية عالمياً واقليمياً.[13]

ثانياً: البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة الامريكية

ظهرت الولايات المتحدة الاميريكية في سياقات تاريخية تختلف تماماً عن ولادة الدول القومية في القارة الاوربية، والتي أكسبها مؤتمر ويستفاليا *Westphalia* شرعية هامة أفرزت بين ما هو سياسي وما هو ديني، فلقد حمل البيوريتانيون القادمون الى الارض الجديدة (وهم من عناصر الصفوة البروتستانتيون) معتقدهم الديني المرتكز على ثلاثية الثروة–الدين–والقوة. والحقيقة ان عنصر الدين في الحياة السياسية الاميريكية كان يعبر عنه بفكرة "القيم الاميريكية"، وقد استمر ذلك لفترة طويلة وحتى العقود الاخيرة من القرن العشرين. " وبغض النظر عن الايمان الشخصي لصانعي السياسة، فان الدين كان وما يزال جزاً أساسياً "**Integral**" من السياسة والثقافة الاميريكيتين، ولإدراك اميريكا لنفسها، وبالنتيجة، لإفرازات السياسة والثقافة: كالسياسة

الخارجية مثلاً. وأكثر تحديداً، فان الدين كان له علاقة حميمة متفردة مع الحرب والدبلوماسية الاميريكية". [14].

ولابد لنا ونحن نتعرض لتحليل عوامل البيئة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الأميريكي ومركباتها، من الاشارة الى ان هذا المجتمع يعبر عن بيئة ديناميكية بالغة التركيب في مجال السياسة، حيث تعمل فيها مئات المنظمات والهيئات والجمعيات التي تمثل تيارات سياسية مختلفة وتعبر عن كيانات عرقية واثنية متعددة. كما يعبر فيها عن ديانات ونزعات مذهبية كثيرة. وهذه المنظمات والجمعيات لها وسائل اعلام خاصة بها، كما ان لها ممثلوها في مختلف المؤسسات التشريعية، والهيئات القضائية والمجالس البلدية محلياً واتحادياً وبالتالي فإن هذه التعدديات تنعكس على القرارات التي تتخذها هذه المؤسسات سواءً أكان ذلك على المستوى القومي أو الدولي،[15] مما لا يدع مجالاً لاختزال الواقع السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة الى ثنائية الحزبين القائمين وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، او حتى ثنائية الليبراليين والمحافظين. كما ان هذه المنظمات والجمعيات تربطها شبكة معقدة من التحالفات فيما بينها مبنية على اساس التداخل في الافكار والرؤى البينية وتقارب بعض المفاهيم المشتركة، والفرز بين ما هو استراتيجي وما هو مرحلي في العمل السياسي مما قد يغير توجهات التيارات التقليدية القائمة ومؤسساتها الحزبية. ان هذه المتغيرات المتحركة وهذا العدد الكبير من الهيئات والكيانات قد يؤدي الى تغيير في التوازنات رغم استقرارها النسبي لفترة طويلة من الزمن.

ان الحزبين الكبيرين الجمهوري والديموقراطي يعبران عن كيانات تنظيمية كلية على المستوى القومي(الاتحادي)، وهي تعبر عن التوازنات التقليدية والتي تضم مجمل العوامل والحراكات التفصيلية في الواقع السياسي والاجتماعي الاميريكي، الا أن بعض الاحزاب الكبرى وحسب ما يراها المجتمع الاميريكي من وجهة نظر " القيم الدينية والاخلاقية الاميريكية" قد تساعد على حصول مثل هذه التغيرات وبشكل حاد ومؤثر، وكما حصل في حالة صعود اليمين المحافظ في الساحة السياسية استناداً الى قاعدته الدينية ومؤسسته الاعلامية، حيث تمكن من التاثير الفاعل على توجهات الادارة الاميركية ورؤيتها عن النظام الدولي والسياسة الدولية ومنذ عقد السبعينات وحتى وقتنا الحاضر. فلقد استثمر اليمين المحافظ فكرة " الانحدار الاخلاقي في المجتمع " والذي تسببت به سيطرة التيارات الليبرالية التي تمجد الحرية الفردية مما ادى الى فساد المجتمع بحسب طروحات الوسائل الاعلامية والمؤسسات الكنسية لليمين المحافظ. فلقد لعبت المدارس الخاصة والكنائس والجامعات، كذلك مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ووسائل الاعلام على المستوى المحلي، ولجان الكونكرس والمنظمات السياسية في عاصمة الولايات المتحدة دوراً هاماً من خلال العمل الدؤوب والمستمر والذي ادى الى صعود اليمين المحافظ في

نهاية عقد السبعينات،[16]. ولقد تغلغل تيار اليمين الديني والسياسي في أغلب المؤسسات البحثية والتي ترفد الادارة الاميريكية بالرؤى الفكرية والتصورات الاستراتيجية. كما لجأ الى تشكيل الجماعات الضاغطة للعمل في الكونغرس والمؤسسات الحكومية وخصوصاً في الادارة الاميريكية والبيت الابيض. ومن بين أهم هذه المؤسسات الاستراتيجية وجماعات الضغط يمكن ان نذكر معهد المبادرات الاميريكية "*American Enterprise Institute* "، والتجمع المحافظ" *Conservative Caucus*"، والتحالف من أجل القيم التقليدية " *Tradition values Coalition*".[17]. ولقد لعبت هذه المؤسسات دوراً فاعلاً ومؤثراً في تنظيم المؤتمرات ودعم الدعاية الانتخابية للمرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية.

ولابد لنا من فهم الواقع السياسي للمجتمع الاميريكي والذي يعتبر البيئة المحددة لتوجهات السياسة الخارجية الاميريكية لاحتوائها على عوامل التأثير المباشرة على الانتخابات الرئاسية والتشريعية وبالتالي على الرؤى الاستراتيجية والقرارات المعبرة عنها في السلوك السياسي الخارجي الاميريكي. وترتبط عوامل الواقع السياسي بشكل كبير بالبرامج الانتخابية للحزبين والتي تستند بشكل حتمي الى اتجاهات القيم الدينية والاخلاقية للمجتمع الاميريكي.

من هنا فان متطلبات فهم هذا الواقع السياسي تتمثل بتصور دقيق للبنية الثقافية لهذا المجتمع والتي تلعب دوراً كبيراً في تحديد توجهات الساحة السياسية في الولايات المتحدة الاميريكية، وتفاعلات عناصرها وتياراتها المختلفة. ويبدو بجلاء من دراسة الاطار الثقافي للمجتمع الأميريكي انه يستند الى قاعدة بروتستانتية أصولية واسعة ومنظمة تهيمن ايديولوجياً على البيئة الثقافية للمجتمع الاميريكي. كما ترتبط هذه الهيمنة الايديولوجية بقاعدة اخرى لا تقل عنها اتساعاً الا وهي " قاعدة القيم الاخلاقية الاميريكية".وتعتبر هذه الثنائية الايديولوجية المهيمنة العنصر المتحكم في تحديد طبيعة التوجهات العامة للواقع السياسي لمجتمع الولايات المتحدة الاميريكية. هذه الحقيقة هي أهم ثوابت العلاقة بين البيئة الثقافية واتجاهات الوسط السياسي في الولايات المتحدة الاميريكية بشكل عام، واتجاهات السياسة الخارجية الاميريكية بصورة خاصة لما لها من ارتباطات عميقة في منظومة القيم " الدينية والاخلاقية" للشعب الاميريكي.

هذه البيئة الثقافية والبنية الاجتماعية السياسية ادت الى تطور موقف اليمين الديني من مسألة السلطة تفاعلات القوى السياسية في المجتمع الاميريكي. وقد تجسد هذا الموقف بانه تجاوز موضوع الاهتمام بالقيم الاخلاقية اتساقاً مع الأصولية البروتستانتية الى التحرك سياسياً من خلال التأثير على المستوى القاعدي فردياً ومؤسساتياً. وقد أخذ اليمين الديني الذي يعتبر تطوراً للاصولية البروتستانتية يمتد بتطوراته الى السياسة الخارجية الاميريكية أثناء فترة الحرب

العالمية الاولى وفترة ما بين الحربين العالميتين، ويعتبر دخول اميريكا الحرب ضد المانيا انتصاراً للمسيحية الاميريكية وقيمها الاصولية البروتستانتية. ومن هنا بدأ اليمين المسيحي ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في وضع هذه القيم موضع التنفيذ، " ان الدين حيوي للسياسة الاميريكية لان العديد من الاميريكين يؤمنون به، ويؤمنون فضلاً عن ذلك بوجوب تطبيق الدين على السياسة والسياسات، بما فيها السياسات الدولية والسياسة الخارجية."[18]. هذا الحراك كان لابد له من ان يؤدي الى دمج اليمين ببعديه الديني والسياسي حيث اصبحت مجموعة القيم الدينية والاخلاقية من أهم محددات التوجهات السياسية للمجتمع من خلال ذلك الانتشار القاعدي في الاوساط السياسية للولايات المتحدة الاميريكية. وبالطبع فلابد وأن ينتج عن هذا التحرك تغييراً هاماً في اتجاهات المستويات القاعدية باتجاه القيم الاصولية ومن ضمنها النظرة الى الانسان والمجتمع والعالم، "ان الايمان الديني ساعد على خلق الوطنية الاميريكية، كما انه ساعد على تكون شعور بالعالمية". [19] وقد دفع هذا التطور النوعي في تحرك اليمين وما نتج عنه من تأثيرات على المستوى القاعدي الى تطور البرامج الانتخابية للحزبين باتجاه الاتساق مع التغيرات الحاصلة في اتجاهات الكتل الانتخابية ورؤيتها للشؤون السياسية الداخلية والخارجية. الامر الذي امتد تأثيره الى اتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث بدأ تأثير هذه التغيرات بشكل ملفت للنظر في تعميق الايمان باستخدام القوة العسكرية خاصة فيما يتعلق بالسلوك السياسي الخارجي واختيار أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الاميريكية. ويرى بعض المؤرخين ان صعود اليمين المحافظ يعود الى فترة السيناتور جوزيف مكارثي حيث اشتدت الحملة في أميريكا ضد الحركات الشيوعية أو اي توجه فكري يتقاطع مع تصوراته اليمينية المحافظة.

ولقد كان لهذه التطورات أثراً كبيراً في محاصرة الأتجاه الليبرالي والذي تميز بالواقعية والعملية والذي عرف في الاوساط السياسية والاجتماعية بالمسيحية الجديدة " *New Christian*".[20]

هذه المسارات والتطورات الفكرية والقيمية كان لابد لها من اطر مؤسسية تنظمها من أجل تحقيقها وتجسيدها عملياً في واقع العمل السياسي في الولايات المتحدة. فلقد بدأت الكيانات والجمعيات الأصولية المرتبطة بحركة اليمين الديني باتباع سياسات ائتلافية وتكوين التحالفات وروابط ذات بعد "ديني–سياسي"، أخذ بالتأثير على سياسة الولايات المتحدة بشكل متزايد خلال الربع الاخير من القرن العشرين، ليس على المستوى الداخلي فحسب، وانما امتد الى التأثير على السياسة الخارجية الاميريكية بشكل فاعل. ويمكن أن نشير الى ظهور هذه التأثيرات أثناء حكم الرئيس الاميريكي رونالد ريغان الذي تبنى رؤى اليمين الديني فيما يخص الشؤون الداخلية والقضايا الخارجية، مما جعله يحظى بدعم الكثير من الساسة والاوساط الثقافية ممن يتبنون

التوجهات المتشددة والمحافظة.

و في ادارة الرئيس جورج بوش الاب مثال واضح لامتداد تأثيرات اليمين الديني، وسيطرته القاعدية على الكتل الانتخابية، وعلى اتجاهات الادارة الاميريكية في تبني اتجاهات جعلت من الدين عاملاً اساسياً في تحديد طبيعة السياسة الخارجية الامريكية. ان علينا لفت الانتباه الى الاساس الاجتماعي والقاعدة الاقتصادية التي تصف لنا الادارة الاميريكية للرئيس جورج بوش الأب بأنها ذات طبيعة بروتستانتية تبنت مصالح طبقة اقتصادية تعمل في قطاع النفط حصراً. لقد سحب المسيحيون الصهاينة تأييدهم من الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر عندما حاولا أن يجدا حلاً للقضية الفلسطينية يحقق المصالح الحيوية الأميريكية في المنطقة ويحاول أن يتلمس سلاماً يرضى به الفلسطينيون ويجعل المنطقة أكثر استقراراً، " لقد رفض الصهاينة المسيحيون تأييد بوش وبيكر في محاولتهم باستعمال النصر على العراق بداية عملية سلام في الشرق الاوسط، كانت ستحجم بشكل كبير الطموحات الاسرائيلية، وبشكل اجمالي، فان جورج بوش الأب لم يرض أحداً وقد دفع الثمن في صناديق الاقتراع عام 1992".[21].

وقد أثبت الصهاينة المسيحيون أنهم قوة يتوقف فوز أي مرشح في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية على تأييدها، الامر الذي انعكس على البرامج الانتخابية باتجاه تبني المواقف المتشددة التي ينادي بها اليمين الديني، " كان خروج المحافظين المسيحيين من معسكر بوش الاب تعبيراً عن قوتهم ككتلة متماسكة عند التصويت، وهذه القوة لم يستطع المرشحون الجمهوريون المستقبليون تجاهلها."[22]. ولقد تعلم جورج بوش الإبن هذا الدرس حيث اعتمد بشكل كبير على اليمين الديني في حملاته الأنتخابية، " وقد تمكن الحزب الجمهوري من احتواء اليمين الديني واليمين السياسي، ويعتبر قضية الاعتماد على هذا العامل الحاسم هي اساس نجاح الرئيس جورج بوش الابن، خصوصاً في الولايات الجنوبية"[23].

وتعتبر هذه الكيانات بصيغتها الأئتلافية والتحالفية والتي تربطها روابط من طبيعة دينية سياسية، من اهم ادوات التأثير في الحياة السياسية الاميريكية حيث انها استندت الى استراتيجيات للعمل في الوسط السياسي تعتمد على مستويات من الحركة يمكن تلخيصها بالآتي:

1- اعتماد استرتيجية دفاعية تحقق حماية الأفكار والقيم من اي تأثيرات تضعف من فاعليتها.
2- الانتقال الى مواقف هجومية تهدف الى تجديد التوجهات اللاهوتية للحياة الاميريكية.
3- إعادة تأثير ما يسمى بالاخلاق المستمدة من الكتاب المقدس على اهتمامات العمل الوطني.
4- أن يكون تحقيق هذه المستويات من الحركة عن طريق البرامج التي تعتمدها الاحزاب السياسية.

ومن المهم ان نذكر بهذا الصدد المؤسسات التي تمثل هذه التحالفات والائتلافات مثل منظمة الاغلبية الاخلاقية " **Moral majority collection** " ومجلس بحوث الاسرة "

Family research council"، ومنظمة الائتلاف المسيحي " Christian "coalition، والتي أسسها "بات روبرتسون" وهو من قيادات اليمين الديني، وغيرها من الائتلافات التي ضمت أعداداً كبيرة من التجمعات الاصولية في المجتمع الاميريكي. ولقد عملت هذه المنظمات الاصولية بفاعلية كبيرة في الاوساط السياسية ومنذ العقد السابع من القرن الماضي وهي تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية للولايات المتحدة وذلك من خلال تحركها القاعدي مستخدمة برامج الكنيسة المرئية وتطور القنوات التلفزيونية التي احتلت المركز الاول في وسائل الاعلام الاميريكية. وقد أخذ القساوسة الواعظون يظهرون في محاضرات وعظية مؤثرة من خلال الكنيسة ورؤاها حول القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يشاهدها ملايين المواطنين الاميريكان، " حسب أحدث الاحصاءات ل World value survey 2005 – 2008 فان 36% من الاميريكيين يحضرون مراسيم الكنيسة اسبوعياً مقارنة ب4% من النرويجيين والسويديين"[24]. كما بدأ اليمين الديني بخلق شبكة من المصالح وبوسائل شتى مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة. وعلى كل هذه التطورات تم بناء قاعدة انتخابية مؤثرة في عملية التصويت الذي سهل لها المشاركة بدرجة أو باخرى في ادارة السياسة الداخلية والخارجية الأميريكية، " ان اقل بقليل من ثلث الاميريكيين يعتبرون أن السياسي غير المؤمن بالله غير مؤهل لوظيفة عامة، مقارنة ب4% من السويديين و9% من الفلنديين. ويقول 58% من الاميريكان أن الله مهم جداً في حياتهم"[25].

تأثير جماعات المصالح: الآيباك نموذجاً:

على ضوء هذه الخلفية يمكننا استعراض بعض السياسات العملية في اطار الشؤون الدولية، حيث أصبحت السياسة الخارجية الاميريكية تنسق مع المسارات الفكرية اليمينية. وقد بلور الرئيس بوش الابن هذه السياسات في لقائه مع لجنة يهود اميريكا " American Committee"Jewish عام 2001/5/3م، حيث طرح رؤيته للأهمية القصوى للقيم الدينية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إضافة الى تمجيده لدور اللجنة الفاعل في إصدار قانون الحرية الدينية. وقد أكد الرئيس بوش الابن أن من أهم أولويات السياسة الخارجية هو أمن إسرائيل. وقد طرح الاسانيد الدينية للتدليل على ذلك حيث ذكر ان شعب الدولة اليهودية هم أبناء النبي إبراهيم عليه السلام. ومن أهم ما تمخض عنه هذا اللقاء هو اعتماد ذات التوجهات الدينية المتحققة في السياسة الداخلية للبلاد كي تكون مباديء موجهة في السياسة الخارجية الاميريكية.

ان من المهم تحليل دور لجنة الشؤون العامة الاميريكية الاسرائيلية "*A.I.P.A.C*" *American Israeli Foreign Affairs Committee*، في تحديد ملامح السياسة الخارجية الاميريكية لما لها من دور فاعل على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

ويعرف الكاتبان الاميريكيان *John J. Mearsheimer and Stephen M.Wolt* في مؤلفهم اللوبي الأسرائيلي والسياسة الخارجية الاميريكية [26] اللوبي الصهيوني " بأنه باختصار شديد هو الائتلافات الواسعة والفضفاضة من الأفراد والمؤسسات التي تعمل بفاعلية لصياغة السياسة الخارجية بالاتجاه المؤيد لاسرائيل" [27]ويرى الكاتبان أن جماعات الضغط الضخمة تسببت في دمار منطقة الشرق الاوسط، وأصابت اسرائيل نفسها باضرار بالغة، وتهدد بمستقبل محفوف بالمخاطر نتيجة السياسات الاسرائيلية والدعم اللا محدود للسياسة الاميريكية لهذه السياسات.[28].

ونلاحظ انه في العدوان الاسرائيلي الاخير (يونيو *2014*) على قطاع غزة والذي ادين من قبل الكثير من القوى الدولية كفرنسا، وبريطانيا، ودول اميريكا اللاتينية، يؤكد الرئيس الاميريكي باراك اوباما أمام الايباك اهتمام الولايات المتحدة بامن اسرائيل وضرورة الاعتراف بها كدولة يهودية ذات حدود آمنة ومحصنة ويمكن الدفاع عنها، ويصف حماس بانها منظمة ارهابية، حيث يؤكد ان القدس ستبقى عاصمة موحدة لاسرائيل. كما يؤكد الرئيس الاميريكي ان شراكتهم مع اسرائيل هي شراكة مصالح، وقيم، وما يهدد اسرائيل يهدد اميريكا. وان اميريكا ملتزمة بضمان كفاءة القدرة العسكرية لاسرائيل، دون الالتفات الى حجم الدمار الذي سببته العمليات العسكرية الاسرائيلية في غزة وقتل الالاف من المدينين أغلبهم من النساء والأطفال والمدنيين، الامر الذي ادانه المجتمع الدولي. [29]

وتعتبر *Aipac* احدى تنظيمات جماعات الضغط التي تمثل مصالح المؤسسة الصهيونية والدولة اليهودية بشكل خاص، ولهذه اللجنة دورواسع يؤدى من خلال شبكة واسعة من العلاقات هائلة التأثير على القرار السياسي في اميريكا على الصعيد الداخلي، وعلى صعيد العلاقات الدولية بشكل خاص، وتعبر هذه الشبكة من العلاقات عن الدعم الاقتصادي والسياسي والمعنوي الكبير للمؤسسات والشركات الاقتصادية. كما أن رجال الاعمال اليهود الاميريكان المتصهينين الذين يقدمون الدعم لاسرائيل بغض النظر عن قواعد القانون الدولي المعبرة عن منع العدوان والتوسع والاحتلال وارتكاب جرائم ضد الانسانية.ليس هذا فحسب، وإنما تعمل الآيباك، وهي المنظمة القائدة لكل تشكيلات اللوبي الصهيوني ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على منع ظهور أية منظمة أو هيئة عربية أو اسلامية في الولايات المتحدة الأميريكية تحاول إيجاد توازن لنفوذ وسطوة هذا اللوبي، وتعطيل دور مجلس العلاقات الأميريكية الإسلامية مثال واضح على هذه السياسة. [30] كما إنها تحول دون إتخاذ أي موقف موضوعي للسياسة الخارجية الأميريكية في الشرق الأوسط، وبهذا فهي تعطل أي دور يمكن أن تقوم به أميريكا كقوة عظمى لحل مشكلات الشرق الأوسط، حيث تواجه الولايات المتحدة حالات إنتقاد حادة لعدم بذلها أية جهود سياسية أو دبلوماسية لدفع عملية السلام العربية الإسرائيلية، ولقيامها بالحرب ضد العراق

باعتباره خطئاً تاريخياً. فاللوبي الإسرائيلي وأداته الرئيسية (*Aipac*) يحول دون إجراء أي نقاش حقيقي داخل أميريكا ودوائرها السياسية، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، أين يجب أن تقف أميريكا في الصراع العربي الصهيوني ومنذ أكثر من نصف قرن؟[31]

إن الإنتخابات الرئاسية أو النيابية في الولايات المتحدة ليست مجرد انتخابات لاختيار مرشحين لموقع الرئاسة الأميريكية أو لعضوية الكونغرس فحسب، وإنما هي اختيار يقوم به الشعب الأميريكي ليعيد تعريف وتوصيف الدور الأميريكي، وتحديد مسارات السياسة الخارجية في حقبة تاريخية معينة، معبرة بذلك عن اتجاهات الرأي العام الأميريكي حيال المشكلات الإقليمية والدولية. ولهذا فإن تأثير العوامل الفكرية والعقيدية التي يستخدمها اللوبي الإسرائيلي ويعمل على بروز شخصيات سياسية تلتزم بها وتحولها الى استراتيجيات عمل في السياسة الخارجية، تعتمد على القوة المادية والعنف، من خلال توظيف الانتخابات ، إنما تستلب فرصة الولايات المتحدة في صياغة إحساس جديد لخلق اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية الأميريكية.

لقد تعمق تأثير اليمين المحافظ على السياسة الخارجية الأميريكية منذ وصول الرئيس George W. Bush، فمنذ حملته الإنتخابية صرح بأنه يريد تجديد القوات المسلحة الأمريكية، وذلك في خطابه الذي ألقاه في سيتاديل في العام 1999، مؤكداً أن على القوة الوحيدة المتبقية أن تنشر قواتها في جميع أنحاء العالم.[32]

لقد جسد الرئيس Bush الإبن مشكلات السياسة الخارجية الأميريكية والمتجسدة بالتفرد والعنف، ما أنتج عدم احترام عمليات حفظ السلام ومهمات التحشيد الدولي لمعالجة مشكلات السياسة الدولية. فهو لم ير حاجة لكل هذه المعالجات، ويرى أن الغرض من القوات المسلة هو خوض حروب الولايات المتحدة والإنتصار فيها.[33]

هذا الخطاب تمت صياغته من قبل من يسمّون بالصقور، وهم مجموعة المسؤولين المحافظين السابقين في مجالس الأمن لقومي حيث كانوا يشكلون حكومة ظل إبّان عهد الرئيس Clinton، والذين وجدوا مواقعهم لاحقاً في إدارة الرئيس George W. Bush.[34]

إن من الضروري القول أن في الولايات المتحدة تتنافس جماعات المصالح وتكافح من أجل صياغة الادراك العام للمصلحة القومية العليا الأميريكية وكيفية النظر اليها من وجهة نظر هذه الجماعات، ومن ثم إقناع المشرعين والرؤساء الأميريكان لتبني السياسات الملائمة لهذا الادراك.

ويجسد تأثير جماعات المصالح المتعددة *James Madison in Federalist No. 10* في صياغة الجوانب المختلفة للسياسة الخارجية الاميريكية، بضمنها قرارات الحرب،[35]. وتعتقد القوى السياسية المؤيدة لاسرائيل بانهم يعززون السياسة الخارجية للولايات المتحدة بما يخدم

المصالح الحيوية الاميريكية مثلما تخدم المصالح القومية الاسرائيلية، المصدر السابق [36]

ويمكن القول ان دور اللوبي الصهيوني الذي تعتبر لجنة الشؤون العامة الاميريكية الاسرائيلية ***Aipac*** جزءاً هاماً وفاعلاً منه أصبح من الامور الواضحة والبديهية والتي تشير اليها الكثير من الادلة، والتي تخضع لها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميريكية بشكل كبير[37]. ويؤكد الفريق الركن رعد مجيد الحمداني أن القادة والضباط المهمون في القوات الأميريكية قد خضعوا مكرهين لتلك السياسة، وأن الجميع يعلم قوة التأثير الصهيوني في صنع القرار الأميريكي في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. ويضيف " أن السياسة الأميريكية واستراتيجيتها في العراق جعلت منه بحراً هائجاً من الفوضى بإثارتها النعرات العرقية والطائفية،....وجعلت من العراق ميداناً لتجميع قوى الإرهاب المختلفة....لقد فقد العراقيون أمنهم، ثم فقدوا الثقة بالسياسة الأميريكية وما أنتجته من سياسات محلية هشة وضعيفة.[38] ويتم كل ذلك دون الاخذ بنظر الاعتبار اتجاهات الرأي العام الدولي ممثلاً بوحداته الاساسية وهي الدول، وكذلك المنظمات الدولية التي دائماً ما تدين سياسة الدعم المطلق من قبل اميريكا على صعيدي السياسة الدخلية والخارجية للصهيونية واسرائيل. إن ما حصل في العراق دليل واضح على تأثير إسرائيل واستخدامها للسياسة الخارجية الأميريكية لتنفيذ مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط.

علماً بأن أية جهة تتعرض للوبي الصهيوني، ودعم الولايات المتحدة اللا محدود لاسرائيل، أو للسياسة الاسرائيلية نفسها فانها تتعرض لردود أفعال قاسية، [39]ولنا في الانتهاكات الاسرائيلية في قطاع غزة حيث تتسبب هذه السياسة في ادانات دولية واسعة النطاق لكونها تتقاطع مع حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي والاعراف والقيم التي يجب ان تحترمها الدول في نزاعاتها.[40]علماً بأن الدعم الاميريكي الواسع وغير المشروط لاسرائيل نادراً ما يكون موضع تشكيك[41].

لماذا هذا التشدد تجاه من يحاول التعرض للوبي الاسرائيلي ؟ هذا السؤال يطرحه الكاتبان ميرشماير وستيفن والت ويجيبان عليه بأن السبب هوضغوط جماعات المصالح التي تسيطر على العمليات السياسية، ولذلك فمن الصعوبة الحديث بشكل صريح عن اللوبي الاسرائيلي، ولأن اللوبي نفسه يتحدى من يحاول طرح أن الدعم الاميريكي لاسرائيل كبير وأنه قد يكون ضاراً بالمصلحة الأميريكية. [42]

ويجب ملاحظة ان هذه التأثيرات العميقة والمؤثرة في القرار السياسي الخارجي الاميريكي من قبل ***Aipac*** لا يأتي من القدرات التأثيرية لهذه المنظمة على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فحسب، وانما أيضاً من طبيعة البيئة الثقافية للمجتمع الاميريكي، والعقيدة الدينية الاصولية البروتستانتية السائدة والمهيمنة فيه، حيث تمثل سنداً ايديولوجياً وثقافياً تؤطره

تنظيمات واسعة الانتشار من اليمين الديني، الذي يطلق عليه أيضاً " الصهيونية المسيحية" او"الاصولية المسيحية" كما يمكن تسميته ايضاً بالاصولية الانجيلية. وهذا الاتجاه المسيحي يدعو الى التمسك بنصوص الكتاب المقدس "Bibl"، والرجوع الى تعاليم السيد المسيح، والعمل على العودة للحكم الالفي للسيد المسيح، حيث يرون ان عاصمة هذا الحكم هي مدينة القدس في فلسطين المحتلة. [43]ويجب الاشارة الى ان الصهيونية المسيحية تختلف عن الصهيونية اليهودية التي تدعو الى عودة اليهود الى ما يسمى جبل صهيون في أرض فلسطين. وقد نشأت الصهيونية المسيحية منذ أكثر من ثلاثمائة عام وتوسعت في أوربا، وقد كان البيوريتانيون " وهم العناصر البروتستانتية " والذين وصلوا الى الولايات المتحدة يحملون هذه المعتقدات حول الدين والمجتمع. [44]وهذا "ما جعل القارة الجديدة متحررة من مفاهيم ويستفاليا"، والتي اختفت بموجبها سيطرة الدين على السياسة وخصوصاً اعتباره اساساً هاماً للسياسة الخارجية للدول، عام 1948م.

ويرى المحلل السياسي Robert Trice أن أغلب الجماعات اليهودية المكونة لهذا للوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة تتصف بالأعداد الكبيرة، وبكوادرها المدربة جيداً، وذات مقدرة مالية كبيرة في المجتمع، وأن وجود عدد كبير من هذه المنظمات على المستويين المحلي والقومي يوضح المقدرة الفائقة التي يمتلكها اللوبي الصهيوني على التعبئة والحشد وبشكل منسق خصوصاً على المستوى الاتحادي عند بروز أية قضية مهمة في السياسة الخارجية الامريكية. إن اهم معنى لهذا التركيب هو أن الولايات المتحدة الأميريكية واسرائيل ترتكز الى ثقافة يهودية – مسيحية مشتركة، وترتبط بروابط غير رسمية مختلفة ومتعددة.[45]

وتجسد حركة المحافظين الجدد هذه الأفكار والمعتقدات، والمحافظون الجدد حركة يمينية تعد جزءً من الحياة الثقافية والسياسية الأميريكية وخصوصاً منذ العام 1970. وقد جلبت الانتباه بشكل خاص بعد أحداث 11 سبتمبر. وقد برز المحافظون الجدد بشكل واضح في صياغة السياسة الخارجية التفردية "Unilateralist" لادارة الرئيس Jorge W. Bosh، وبشكل خاص في القرار المتعلق بغزو العراق في مارت 2003.[46]

ثالثاً: البيئة النفسية لشخصية صانع القرار وأثرها على السياسة الخارجية الأميريكية

يتبين من اشارتنا للملامح الاساسية للبيئة الثقافية والسياسية الاميريكية العوامل التي هيأت ومنذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين للصعود اللافت لليمين الديني وهيمنته على

البنى القاعدية للانتخابات التشريعية والرئاسية، وخصوصاً اثناء حملة الرئيس الميريكي رونالد ريغان الانتخابية وتحت شعار ولادة المسيحيين مرة أخرى "The born again Christian"، حيث يميز اليمين الديني نفسه بانه طرف الخير، وأن كل الديانات الاخرى، ومن ضمنهم المسيحيون الذين لا يعتنقون مبادئ اليمين الديني في اميريكا، (كالمسيحيون الشرقيون مثلاً) هم طرف الشر، ويرون انهم المختارون والموعودون، " ان الامريكيين قد تعرضوا تقريباً لنفس التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها الاوربيين. لقد أصبحوا أغنى، وازدادت معرفتهم العلمية، كما أنهم معرضين لنفس التحليل النفسي والاباحية، وربما أكثر من الاوربيين. ولكن البروتستانتية في أميريكا لم تعاني أبداً من الانحدار الذي عانته في أوربا. بل على العكس فان الله " God " ما زال من عدة أوجه على نفس العظمة في أميريكا كما كان قبل اربعين عاماً. وخير دليل على ذلك هو عشرات الملايين من المصلين الذين يأمون الكنائس الاميريكية يوم الاحد". [47]

ومما ساعد على صعود اليمين الديني هذا أن برزت في هذه الفترة بالذات مجموعة من الاستراتيجيين الاميريكان قاموا بأدلجة المفاهيم الدينية سياسياً، واستراتيجياً، ومن هؤلاء روبرت تيكر وصموئيل هنتنغتون، حيث قاموا بتحويل المفاهيم والقيم الدينية الاصولية الى ايديولوجيا سياسية متجسدة بفكرة "صراع الحضارات"، " الناس يدافعون عن أنفسهم على صعيد الاصول، الدين، اللغة، التاريخ، القيم، العادات، والمؤسسات، أنهم يحددون هويتهم كجماعة ثقافية: قبائل، جماعات اثنية"عرقية"، ومجتمعات دينية، أمم"قوميات"، وعلى المستوى الاوسع الحضارات. والناس تستخدم السياسة ليس لتحقيق مصالحهم فحسب، ولكن للدفاع عن هوياتهم أيضاً. نحن نعرف من نكون فقط عندما نعرف من لا نكون، وغالباً فقط عندما نعرف ضد من نحن؟ ". [48]

الدوافع الذاتية:

لقد اعتبر الاميريكيون أن قيمهم ونمط حياتهم أمراً يجب ان يتعلمه العالم أجمع، " بالنسبة للأميريكيين، فإن اعلانهم للأستقلال والدستور ليس فقط الاساس لقانونية النظام السياسي في قارة أميريكا الشمالية، لكنها تجسيد لقيم عالمية لها دلالتها للجنس البشري، والتي ذهبت الى ما وراء حدود الولايات المتحدة ...حيث يذكر ريغان أن الولايات المتحدة هي مدينة مشعة فوق رابية.[49] وهذه الرؤية هي التي تحدد السياسة الخارجية الاميريكية بشكل عام، حيث ترى الادارة الاميريكية نفسها حاملة مشعل الحضارة، وانها تسعى لتقديم هذه المبادئ للانسانية

للاحتذاء بها متجاهلة قيم وثقافات الشعوب الاخرى.

هذا التحول ادى الى تصاعد تأثير اليمين الديني على الحركة السياسية الخارجية الاميركية من خلال التأثير على الحزبين الرئيسيين في الساحة السياسية ودون تمييز. فلقد تبنى الديمقراطيون والجمهوريون طروحات اليمين الديني على حد سواء. وبرز المستشارون المقربون من كارتر الديمقراطي ومن ريغان الجمهوري من رموز اليمين الديني امثال جيري فولويل مؤسس منظمة الاغلبية الاخلاقية سابقة الذكر. وقد استطاعت حركة اليمين الديني ان تجمع بين سياسي اليمين المحافظ وايديولوجيا اليمين الديني من اجل توحيد الرؤى والتوجهات من جهة، وتنسيق الممارسات والخطط السياسية والتي تم من خلالها المزج بين ما هو سياسي وما هو ديني، بهدف احداث تغيير جذري في السياسة الاميريكية،" ان التفرد البروتستانتي ***Protestant exceptionalism*** ساعد على نمو التفرد الاميريكي والذي أدى الى ايمان ثابت باميريكا كأمة مختارة وبالاميريكان كشعب مختار. وتداعيات هذه الفكرة على السياسة الخارجية واضحة. فتحت فكرة الوطنية فان الأميريكان يعتقدون انهم يستجيبون لنداء من الاعلى، وانهم ينفذون مشيئة الرب، وانهم تجسيد لارادته، وكأمة الرب المختارة، فان الولايات المتحدة يجب تكون على حق". [50]

وقد نجح المحافظون الجدد والى درجة كبيرة في تجسيد المسارات الفكرية والنظرية للاصولية الدينية بشكل ممارسات وسياسات عملية، ظهر منها على صعيد السياسة الخارجية الايمان بالقوة العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تهم مصالح الولايات المتحدة في المناطق الهامة من العالم عموماً ومنطقة الشرق الاوسط ومنها منطقة الخليج العربي بشكل خاص.

ومما يمكن تأشيره أن بعد حرب الخليج الاولى – الحرب العراقية الايرانية – وتحت حجة أن صدام حسين قد خرج من هذه الحرب وهو يمتلك القوة والخبرة، بدأ فريق صناعة السياسة الخارجية في واشنطن يصور أن هذه الحقيقة تعبر عن خطر حقيقي بالنسبة للغرب، وبدأ الدفاع بشدة عن ما يسمى بالحرب الإستباقية **Doctrine of pre - emption** وهي أن تضرب أولاً لتجنب المخاطر المحتملة. ولقد ضم هذا الفريق ديك تشيني وزير الدفاع ونائبه بول وولفويتز **Paul Wolfowitz** ، وليفي ليبي **Lewis Libby** وهو أيضاً من كبار موظفي وزارة الدفاع في حينها، وريتشارد بيرل **Richard Perle** وهو من كبار المثقفين في فترة الحرب الباردة، مع مجموعة أخرى من أعضاء هذا الفريق الذين أخذوا يتبنون الإتجاه اليميني والاستراتيجية الواقعية في ربط المصالح القومية بالقوة الشاملة.[51] لقد أصبح هذا التيار اليميني ما يطلق عليهم

بالمحافظين الجدد. ومن المهم الذكر في هذا السياق من تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميريكية، أنه في عام 1992 وفي نهاية فترة رئاسة جورج بوش الأب، طرح وولفويتز ورقته في " السياسة الدفاعية للولايات المتحدة "، والتي فصل فيها تصوراته عن كيفية استخدام الإستراتيجية الإستباقية، والتي دافع فيها بشدة، أمام دعوات مكاسب تعزيز السلام بعد الحرب الباردة وما أفرزته من مشاعر كره وعداء، عن ضرورة محافظة الولايات المتحدة على التفوق في القوة العسكرية في كل من أوربا وآسيا، وأن تحافظ على القوة الضاربة التي يجب أن تكون جاهزة لأي هجوم استباقي ضد القوى التي تقف بالضد من سياسة استكمال اشتراطات النظام الدولي أحادي القطبية والتي تشمل ايران وسوريا وليبيا وكوريا والعراق، وقد نشرت كوثيقة رسمية ابان فترة ديك تشيني وزيراً للدفاع تحت عنوان: " Defense strategy for the 1990s"

ويذكر جون كيغان[52] في كتابه "حرب العراق"، أن الرئيس بيل كلينتون لم يشارك المحافظين الجدد آراءهم في الحرب الإستباقية وسياسة الإيمان بالقوة العسكرية واستخدامها في تفاعلات بالعلاقات الدولية، إلا أن هؤلاء ظلوا يبثون أفكارهم من خلال النشرات الدورية، Weekly standard and Commentary , وهي المطبوعات الرئيسية للفكر اليهودي في أميريكا. [53]

أن الدعم اللامحدود للمحافظين الجدد لساسة اسرائيل المتشددين والذين يطالبون باسرائيل الكبرى، الدولة القوية وبحدود آمنة ومعترف بها من قبل الفلسطينيين، جعلت التيار الليبرالي في أوربا ينظر الى آراء المحافظين الجدد كموقف غير نزيه وغير عادل، وهذا ما انعكس على موقف التيارات الليبرالية اليسارية، بشكل خاص على موقفهم من سياسة المحافظين الجدد بصورة عامة.

الخصوصية الأمريكية:

لقد حاولت شخصيات ورموز المحافظين الجدد تمسكهم بفكرة الخصوصية الأميريكية، " American particularity "، وهي فكرة قديمة في السياسة الخارجية الأميريكية، والتي تفضي الى حق الأميريكيين في التصرف أو "العمل بشكل انفرادي: Unilaterally"،الأمر الذي يرى فيه الأوربيون ما يصفونه " بالغرور السياسي: Political egotism" وهذا يذكرهم برؤية رونالد ريغان عن " المدينة فوق الرابية:City on the hill" . وهي نفس الفكرة التي عبر عنها المحافظون الجدد "باللحظة الأميريكية: The American moment "، وربما أيضاً تلك اللحظة التي عبر عنها الرئيس المثالي وودرو ويلسون، Woodrow Wilson إبان طرحه لمشروع عصبة الأمم في مؤتمر الصلح في فرساي، عشية الحرب العالمية الأولى.

هذه السياسة الخارجية للولايات المتحدة وما ارتكزت اليه من أفكار في التفوق الأميريكي كانت سبباً حقيقياً لتلك المعارضة الحكومية لبعض الدول الأوربية، رغم التحالف الأوروبي

الأميريكي، كفرنسا وألمانيا والتي يمكن اعتبارها منصة للمعارضة الأوروبية لسياسة التفرد الأميريكي في التعامل مع الشؤون الدولية، ويمكن اعتبار الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك والمستشار الألماني غيرهارد شرويدر نموذجاً لهذا الواقع.

ويلاحظ ان في الولايات المتحدة الاميريكية "ولد المجتمع والدين في آن واحد" بحسب صيغة Jean Pierre Fichou[54]وهي فكرة ترتكز الى تحليل التاريخ الاميريكي بشكل دقيق. فلأن المهاجرين الجدد كانوا من البروتستانت، فقد كانوا قوة غالبة في المجتمع الاميريكي بحيث سادت كنيستهم وساد مذهبهم. وتشكل هذه الفكرة في رأينا حجر الزاوية في حسم الجدل الدائر حول الاساس النظري او العقائدي الذي يقف وراء حركة السياسة الخارجية الاميريكية وخصائصها الحالية كتوجهاتها واهدافها وادوات تنفيذها.

يبدو واضحاً من خلال تحليل مرتكزات السياسة الخارجية الاميريكية (الفكرية والسياسية) سقوطها في اتجاهات العنف والتعصب، التي تضمنتها عقائد ومدركات النخبة السياسية ومن بينهم صناع القرار في السياسة الخارجية. فلقد أسهمت بعض المقولات الفكرية كمقولة صموئيل هنتنغتون حول صدام الحضارات في صناعة بعض العقائد التي تؤمن بحتمية المواجهة بين حضارة الغرب وباقي حضارات العالم، وبالتالي فقد لعبت دوراً أساسياً في التأثير على طبيعة المدركات وعلى البيئة النفسية للنخبة السياسية وبالتالي التأثير في قراراتهم التي تحدد كيفية التعامل مع تفاعلات العلاقات الدولية. و تعتبر التصريحات الافتراضية لاطروحة هنتنغتون حول "صراع الحضارات" والتي ترى ان السياسة الدولية تتجه نحو بلورة هيكلية للنظام السياسي الدولي تتأسس على الحضارات المختلفة التي تجمع الكيانات الدولية في عالم اليوم، وأن ما سيحدد حراك السياسة الدولية هو الاختلاف أو التقاطع في العقائد والقيم وأنماط الحياة لكل من هذه الحضارات ويحدد الحضارة الكونفوشيوسية والسلافية الارثوذوكسية والهندية مع التركيز على الصدام الحضاري بين الحضارة الاسلامية والحضارة المسيحية الغربية. وهو يرى ان المواجهات الكبرى ستتم على مستوى الثقافات المختلفة والتي تنتمي اليها مجاميع من دول العالم مكونة هذه الكتل الحضارية المتصارعة. حيث يعطي هنتنغتون صورة لطبيعة الحضارة " بان التاريخ الانساني هو تاريخ حضارات، وان من المستحيل تصور أي تطور للانسانية من غير هذا المعنى " [55]. ويبدو ان هنتنغتون قد استعار الانقسام الايديولوجي الذي كان سائداً ابان الحرب الباردة، ليضع صياغة تتناسب مع معطيات فترة مابعد الحرب الباردة لتعبرعن عوامل الصراع في العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة. ومن الواضح هنا ان الدولة القومية باعتبارها العنصر الاساسي في النظام السياسي الدولي، ستظل اللاعب الاهم في التفاعل الدولي.

ومن خلال أنتماء هذه الدول الى الحضارات المتصارعة ستظهر الطبيعة الحضارية كجوهر

للصراع بين هذه الدول. وتضع اطروحة هنتنغتون الغرب . المسيحي في مواجهة باقي دول العالم، ويحاول تصوير الية الصراع على ان التفاعلات التصارعية ستحددها استجابات وردود افعال الدول الممثلة للحضارات غير الغربية على القوى الغربية. ويضع في مقابلة حضارة الغرب ويوزع حضارات العالم الرئيسية بالمفهوم المعاصر:"الحضارة الكونفوشوسية "الصينية"، واليابانية، الهندية، الاسلامية، الارثوذوكسية، والحضارة الغربية التي تتضمن أوربا واميريكا الشمالية واميريكا الجنوبية، وبعض الدول التي كونها المستوطنون الاوربيون كاستراليا ونيوزلندة، ويعرف هذا الغرب كمعنى اصطلاحي بأنه الغرب المسيحي، والافريقية كحضارة "محتملة" وليست بشكل منسجم لوجود الحضارة الاسلامية في شمال افريقيا، وحضارة اثيوبيا"بحد ذاتها"، وبعض حضارات المستوطنين الاوربيين. وهو يرى ان الدين يحتوي على الخصائص التعريفية للحضارات، ويستند في ذلك الى كريستوفر داوسون "**Christopher Dowson**" الذي يؤكد في كتابه: **Dynamic of world history** "ان الديانات الكبرى هي المرتكزات التي تستند عليها الحضارات الكبرى".[56]مما تقدم يلاحظ أن صموئيل هنتنغتون يتنقل بين استخدام معايير مختلفة عند حديثه عن الحضارات والثقافات في مختلف انحاء العالم، فهو يستخدم منطقاً جغرافياً (الشرق والغرب) في حديثه عن الحضارة الغربية، وعندما يتحدث عن الحضارات السلافية والهندية فان حديثه يتأطر بمنظور قومي أوعرقي، وحينما يتحدث عن الحضارة الاسلامية والمسيحية وحتى الكونفوشيوسية فانه يتحدث بمنظور سوسيولوجي عقيدي، فكيف يمكن تصنيف الحضارات دون الاستناد الى معيار واحد ومحدد يمكن ان يلجأ اليه في عملية التصنيف هذه؟ ان هذا يؤكد وبشكل قاطع ان رؤية هنتنغتون لموضوعة صدام الحضارات هي فكرة ايديولوجية سياسية في المقام الاول، وقد استخدمت لتعطي التبريرات اللازمة لممارسات السياسة الخارجية الاميريكية، خاصة وان هنتنغتون من الأكاديميين الذين لايمكن ان تغيب عنهم هذه الجوانب الفكرية والعلمية. لكن الأمر الأكثر خطورة في التصورات التي يطرحها هنتغتون هو الاحكام التعسفية وغير الدقيقة عن الحضارة الاسلامية واصفاً اياها بالدموية واللاديمقراطية وعدم الاندماج. [57]ولا يرجع هنتنغتون هذه الخصائص للاصوليين والمتطرفين من الاسلاميين بل الى جوهر الاسلام كدين وعقيدة وحضارة.[58]

وترى الاطروحة من خلال كل ما تقدم حتمية الصدام بين الكتل الحضارية في العالم، حيث ان الاختلافات الثقافية والحضارية اكثر حدة من الاختلاف الايديولوجي والسياسي وتقاطع المصالح. ولا يفلح اخيراً في تقديم الدليل الواضح على ان الاختلافات الثقافية والتنوع الحضاري هي حالات تؤدي وبحتمية مطلقة الى العداءات والحروب، والصدامات بين الامم. ولقد عملت هذه المقولات على إيجاد بنى عقائدية ارتبطت بالعنف والقوة وطبعت إدراك النخب السياسية عن

المصالح الحيوية لأميريكا ومرتكزات الأمن القومي والتفوق العالمي بطابعها المبني على حتمية الحرب مع الآخر. وكذلك غمتدت بتأثيراتها الى الجوانب النفسية لصانع القرار خصوصاً الجوانب الوجدانيةحيث يتم تحديد من معنا؟ ومن ضدنا؟ وكيف يجب أن نواجه أعداءنا؟. وبالتالي فقد تنامى التيار الداعي الى تجهيز الولايات المتحدة بقدرات عسكرية هائلة لاستخدامها كأدوات رئيسية في السياسة الخارجية من أجل أن تضمن أميركا قيادتها للعالم.

ان التساؤل الذي يمكن طرحه في هذا الصدد هو لماذا لا يمكن التعايش بين هذه الحضارات والثقافات المختلفة؟ ولماذا يختزل هنتنغتون العلاقة بين حضارة الغرب المسيحي وبين كل الحضارات والثقافات الأخرى بحتمية الصراع؟ الا تتسع الرؤية الإنسانية لتكبر " عباءة النشاط التفكيري" إذا استعرنا تعبير إدوارد دي بونو، لتحوي أنماطاً متعددة من التفكير الأيجابي أو الأبداعي؟ حيث يرى بونو أن التفكير النقدي **Critical thinking** قد يكون خطيراً جداً، وأن الإعتقاد المبني على الفهم الخاطئ لكبار مفكري الإغريق والذي مفاده أن التفكير مبني على التحاور والمناظرات الجدلية حيث يسعى كل طرف للتغلب على الآخر بأي وسيلة، قد آذى كثيراً التفكير الغربي الذي بني على مفاهيم النقاش والجدل، وأهمل الإبداع والإبتكار، وأصبح صورة من صور "فكر رد الفعل" الذي ينتظر دائماً الفعل.[59] وهنا تبرز الحاجة ل" فكر الفعل" **Action of thinking** ، حيث يستحدث دي بونو تعبير الفاعلية الفكرية التي تنأى بالتفكير عن مجرد وجهات نظر متصارعة بين الآراء المختلفة.[60]

ويمكن القول ان اطروحة صدام الحضارات ستظل تنتج الاستقطابات الدولية لموازنة قدرات الغرب التكنولوجية والتسليحية ولمواجة توجهات العنف والقهر في سياساته الخارجية ضد الحضارة الاسلامية خصوصاً وحضارات"باقي العالم" عموماً. بل ان مثل هذه الاطروحات التي تكثر في اوساط اليمين المتطرف الديني والسياسي في الولايات المتحدة، وبشكل خاص لدى المحافظين الجدد والذي نجده لدى فريق الرئيس السابق جورج بوش في الادارة الاميريكية ستعيد أنتاج الحملات الصليبية والحروب الاستعمارية المؤطرة بافكار التفوق ونعت الاخرين بعناصر الشر واحتكار قيم الخير والعدل، وهذا ما سينتج هو الاخر تعميقاً للعنف المضاد، وشمولية على مستوى العالم للاستقطاب المبني على اساس "الغرب وكل العالم" او اميريكا وكل العالم. ان من الخطأ الفادح بالنسبة للغرب . المسيحي العمل على أنتاج نموذج في السياسة الدولية قائم على تأصيل عقائدي ونفسي وسلوكي لدى كل كتل الطرف الاخر الذي يقع خارج الغرب يدفع للاقتناع بصعوبة تعايش هذا الغرب مع الحضارات الأنسانية الاخرى بشكل سلمي.[61]

ولقد برزت اطروحة "صدام الحضارات" بعد احداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبر الى واجهة الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة، ودليلا لحركة الولايات المتحدة الاميريكية في السياسة

الدولية، واصبحت قوة الدفع الرئيسية للغرب في التعامل مع الآخر في لشؤون الدولية، فلقد غدت محوراً لمنظومة التحليل الاستراتيجي في رؤيتها للمستقبل. ان هذه الاطروحة جاءت اساساً من مسلمات مسبقة آمنت بها الاستراتيجية الاميريكية منذ زمن بعيد، ولم تكن الا محاولة للتأصيل في مجال الاستراتيجية والسياسة الدولية يصلح للرؤية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الاميريكية، وبشكل خاص فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط والحضارة الاسلامية السائدة فيه، وتحديد مسارات للعلاقات الدولية مستقبلاً. انها فرضية موضوعة من منطلقات فكرية مسبقة *Postulate*. فعندما يعرض الرئيس الأميريكي السابق ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير " انتهاز الفرصة" صورة للعالم الإسلامي سلبية الملامح، عدائية من خلال العناصر التي تتشكل منها، ليقرر بعد ذلك أنه ليس لأية أمة في العالم صورة سلبية في الضمير الأميريكي مثل صورة العالم الإسلامي. إن هذا الخطاب الإعلامي والسياسي لا يعبر إلا عن هواجس ومخاوف في مكونات الشخصية الغربية التي يشكل جزءً كبيراً منها إمتلاك العرب للنفط وصراعهم مع اسرائيل، ورفض الهيمنة الإمبريالية الغربية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية. إن الحقيقة الأكثر عقلانية ومنطقية هي أن لا يقبل العقل الغربي تسرب مثل هذه المخاوف غير المبررة الى خطابه السياسي والإعلامي.[62]ومهما يكن من امر فقد عجزت اطروحة صدام الحضارات وكل طروحات اليمين المتطرف رغم كل تأثيراتها على السياسة الخارجية والاستراتيجية الاميريكية ان تنتقل من مجال الرؤى الافتراضية الى واقع الحقائق المقنعة لمختلف دول العالم. فلقد اصبحت اغلب الاوساط الفكرية والسياسية تميز بوضوح كبير الفرق بين واقع الأنساق الفكرية الافتراضي وبين واقع الحقائق المثبتة اجتماعياً وسياسياً في مسارات التاريخ.

الخاتمة

تتضح من خلال محاورالبحث طبيعة العلاقة الوثيقة بين الفكر الدينيالأصولي كأحد المعتقدات الأساسية في المجتمع الأميريكي، واليمين السياسي (المحافظون الجدد)، حيث تتشكل أحد المؤثرات الشديدة القوة في التأثير على اتجاهات وطبيعة السياسة الخارجية الأميريكية. ورغم وجود معارضة جادة من قبل بعض التيارات السياسية والشخصيات الهامة في الواقع السياسي للولايات المتحدة الأ أن هذا التأثير الذي يرتكز الى شبكة من المؤسسات التي تهيمن على وسائل الإعلام بمختلف مستوياتها المحلية والإتحادية، كما تهيمن على الكونكرس والبيت الأبيض، ولذلك فلا أحد يستطيع أن يتعرض بالنقد أو إبداء الرأي فيما يتعلق بالضغوط القوية التي تؤثر على اتجاهات السياسةالخارجية الأميريكية ومواقفها من قضايا الحرب واستخدام العنف وبما يحقق المصالح الإستراتيجية لأميريكا وفق الرؤية التي تفرزها هذه العقائد والمدركات.

كما يتضح أيضاً أن التهيئة للإنتخابات وعمليات التصويت والتعبئة الإنتخابية على

المستوى الإتحادي وعلى مستوى الولايات، وعلى صعيد الإنتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس، اعلامياً وسياسياً ومالياً تلعب دوراً كبيراً في تبني الشخصيات السياسية المرشحة للحكم لأفكارااليمين الديني وتوجهات اليمين المحافظ من خلال الوعود والبرامج الإنتخابية والتي تكون اساساً لرسم مسارات السياسة الخارجية الأميريكية وتحديد طبيعتها.

ومن كل ما تقدم يبدو واضحاً أن اطروحات اليمين المتطرف تقف وراء غطائها الحضاري كنهاية التاريخ وصدام الحضارات انما هو انتاج لقاعدة بروتستانتية أصولية واسعة ومنظمة تهيمن آيديولوجياً على الإتجاهات الثقافية لمجتمع الولايات المتحدة، وتلتقي بتأثيرها مع " منظومة القيم الأخلاقية الأميريكية ".

وهنا يمكن تأكيد أن الأطروحات الأميريكية التي تركز على الدوافع الأخلاقيةوالمثالية للسياسة الخارجية تساهم في تعطيل إدراك العوامل العميقة التي توجه بالفعل السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة، وتضلل محاولات فهم وتفسير الدور الدولي لأميريكا وأدوات العنف المرتبطة به، وكما هو واضح من تصريحات الرئيس جورج بوش الأب بعد حرب الخليج الثانية حول النظام العالمي الجديد N.W.O.

كما يمكن تأكيد دور العقائد والمدركات النابعة من أفكار اليمين الديني ومؤسساته الرسمية المتمثلة بالشخصيات السياسية من المحافظين الجدد في ارتفاع مستويات اللجوء الى القوة في تنفيذ السياسة الخارجية الأميريكية، وكما هو واضح في التقرير الإستراتيجي لبول وولفويتز كمثال ذات دلالات عميقة في فهم المحركات الأساسية لسياسة الولايات المتحدة إبان فترة الرئيس جورج بوش الإبن.

إن السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأميريكية النابع من عقيدة الهيمنة الإمبراطورية وعدم اعتبار مواقف الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وتجاهل أحكام واشتراطات القانون الدولي، وفرض وصايتها على الكثير من الشؤون الدولية، والإصرار علىسياسة التفرد، سيزيد من عداء دول العالم وحضاراته وثقافاته للولايات المتحدة الأميريكية، وسيعيد إنتاج الإستقطاب الدولي والتكتل السياسة الأميريكية، خصوصاً منطقة الشرق الأوسط، ويجعل من هذه الدولة العظمى قوة تتصف باللا عدل واللا توافق وبالميل الى الحرب والعنف غير المبررين.

لقد تأثرت السياسة الخارجية الأميريكة في ميدان السياسة الدولية بهذه الحقائق والمتغيرات التاريخية، وحاولت منذ بداية عقد التسعينات في القرن المنصرم إحداث توازنات إقليمية جديدة في أنحاء العالم لتأمين مصالحها الحيوية. كما زادت من تدخلاتها العسكرية والسياسية بشكل مباشر في مختلف الصراعات والنزاعات الإقليمية تأكيداً لحضورها الفاعل وتأثيرها على تفاعلات العلاقات الدولية. ولقد جعلت الولايات المتحدة من نفسها مركزاً لكافة

العلاقات السياسية والدبلوماسية والأمنية والثقافية والإقتصادية لدول العالم، وذلك من خلال بناء علاقات تحقق المصالح الأميريكية وتجعل من أميريكا مركز الفاعلية في العلاقات الدولية.

ومن خلال ماتقدم يتبدى بوضوح الاساس الايديولوجي الذي ترتكز عليه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميريكية. انها حزمة من العوامل الحضارية والثقافية والفكرية تنطلق من منطلق ضرورة بناء مرتكزات النظام الراسمالي الليبرالي للعلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. وتستند هذه الحزم الاجتماعية . والاقتصادية على المستويات التكنولوجية المتقدمة والقدرات التسليحية المتطورة للدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الاميريكية. وتستخدم في فترة ما بعد الحرب الباردة الامكانات العسكرية المريعة لتنفيذ مخطط الدول الراسمالية الليبرالية في السيطرة على الاقتصاد العالمي وبشكل خاص في منطقة الشرق الاوسط حيث المواد الخام والثروات والاسواق ومنابع الطاقة، من خلال دعوات الحرب على الارهاب والجماعات المسلحة والعنف والتطرف وجرائم الحرب والعنصرية وغيرها من المصطلحات التي استخدمت في فترة ما بعد الحرب الباردة كادوات ثقافية وفكرية وسياسية لتبرر التدخلية واللجوء الى العنف في العلاقات الدولية، والتفردية في القرارات الدولية، وعدم احترام حقوق الامم وتطلعاتها في العيش الكريم والرفاهية وعدم إعارة أي قدر من الإهتمام للمنظمات الدولية التي هي ركيزة الأمن الجماعي وضمان السلم والامن الدوليين،في تفاعلات العلاقات الدولية، هذه الدعوات النابعة من عقائد صناع القرار ومدركاتهم والمفسرة لكل توجهات السياسة الخارجية الأميريكية.

هوامش الدراسة

[1] - محمد سلمان طايع، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، البيئة الدولية قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية اللبنانية – قراءة في خرطة الواقع الدولي – أعمال المؤتمر السنوي " العشرون " للبحوث السياسية 5-7 ديسمبر 2008 ص40

[2]- فوكوياما، فرانسيس نهاية التاريخ وخاتم البشر،ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993، ص61.

[3]-**Address Before a Joint Session of Congress (September 11, 1990), George H. W. Bush. Available at: *http://millercenter.org/president/bush/speeches/speech-3425*.**

[4]– د. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي " السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، النسخة الإلكترونية، ابو ظبي، 2014 ص102

5- The National Security Strategy of the United State of America, September 2002, p2, p44, available at: http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

[6]-Robert M. Gates, Helping Others Defend Themselves, The Future of U.S Security Assistance, Foreign Affairs, May 1, 2010. URL: https://www.foreignaffairs.com/articls/2010-05-01/helping-others-defend-themselfes

[7]-Hillary Rodham Clinton,Leading ThroughCivilian Power,Redefining American Diplomacy and Development, Foreign Affairs, Monday, Nov 1, 2010. URL: https://www.foregnaffairs.com/articles/north-america/2010-11-01/leading-through-civilian-power

[8]– عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، يمكن الحصول عليه من الرابط: http://bohothe.blogspot.com/2010_12_01_archive.htm

[9]- The National strategy, Op. Cit. p40

[10]-محمد سلمان طايع مرجع سبق ذكره، ص79

[11]- JASON BURCKE "The 9/11 War", Penguin Books, U.K, 2011, P.107.

[12]-كابي خوري، تقارير المراكز البحثية، Oxford Research Group, Three connected conflicts- Iraq-Afghanistan and Pakistan، المستقبل العربي، السنة الثانية والثلاثون، العدد 374 ، أبريل 2010، ص 190

[13]– بيتر فالنستين، " تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام العالمي" ترجمة د. سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2006، ص416، انظر كذلك: محمد بوبوش، الموقف الأميريكي من القانون الدولي،المستقبل العربي، السنة الثلاثون، العدد341 ،يوليو 2007 ، ص31

[14]- ANDREW Preston, "Sword of the spirit, shield of faith", Religion in American war and diplomacy, Anchor Books Edition U.S.A, 2012, P4

[15]–أحمد بن محمدالعيسى، عوامل نجاح اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الاميريكية، صحيفة الرياض، السعودية ، 17 ديسمبر 2002 . يمكن الحصول عليها من: *http://www.alriyadh.com/24237*

[16]– مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستريتيجي العربي، 2011/ 2012م ،1 يناير 2013م، الناشر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص2 ، يمكن الحصول عليه من: *http://acpss.ahram.org.eg/OtherEsdarat.aspx?Arch=24*

[17]–أحمد بن محمد2002، P2 الرابطhttp://www.alriyadh.com/2833

[18]- JASON BURCKE P9

[19]- Bureau of Diplomatic Security, History of the Bureau of Diplomatic Security of the United States Department of State, Printed October 2011 Global Publishing Solutions First Edition, P. 121.Available at: *http://www.state.gov/documents/organization/176702.pdf*

[20]–التقرير الاستراتيجي P2

[21]-JASON BURCKEP607

[22]- JASON BURCKE,P 608

[23]- Walter Russell Mead,"God's Country" Foreign Affairs , September/October 2006, P6, Available on: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2006-09-01/gods-country

[24]- NIAL Ferguson,"Civilization", The west and The rest, Penguin Books, U.S.A, 2012, P266

[25]- IbidP.267

[26]- John J. Mearsheimerand Stephen M.Walt, The Israel Lobby and U.S Foreign Policy, Penguin Books, SUA, 2007.P.

[27]–Ibid, P.112.

[28]- Ibid, P.113

[29]– ستيفن والت،المحاضر بجامعة هارفارد، "حرب العراق خطأ تاريخي" على الرابط : http://www.alhadath-yemen.com/news/1360/#.VeacRPmqpHw

أنظر كذلك: President Barak :Remarks As Prepared for Delivery at AIPAC Annual Meeting https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/03/02/remarks-prepared-delivery-aipac-annual-meeting-national-security-advisor

[30] –*IPT* NewsJuly 30, 2010
"CAIR – Suspected and Supported by the Federal Government"
Available at:http://www.investigativeproject.org/2082/cair-suspected-and-supported-by-the-federal

[31]– أحمد حسين اليامي:نيويورك:"المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي يتهم أنصار (إسرائيل) بممارسة "الماكارثية" في السياسة"
صحيفة الرياض، شؤون دولية، السبت 17رمضان 1428هـ – 29سبتمبر 2007م – العدد 14341، يمكن الحصول عليها من:
http://www.alriyadh.com/2833

[32]– مايكل غوردون، والجنرال برنارد ترينور، "كوبرا II"، ترجمة أمينالأيوبي، الدار العربية للعلوم – ناشرون ش.م.لبيروت 2007، ص32

[33]– نفس المصدرص32

[34]– نفس المصدر ص32

[35]- John J. Mearsheimerand Stephen M. Walt, Op, Cit, P 111

[36]- Ibid,P. 112

[37]– رعد مجيد الحمداني، " قبل أن يغادرنا التاريخ "، الدار العربية للعلوم – ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص17

[38]– نفس المصدر ص27

[39]- John J. Mearsheime,OPCitP. VII.

[40]- Aurelia Mañé Estrada, U.S. Middle East Policy: It's More than AIPAC, Revista de EstudiosInternacionalesMediterráneos - REIM - Nº 3 -, septiembre-diciembre, 2007.Available at:

https://repositorio.uam.es/xmlui/bitstream/handle/10486/670106/REIM_3_6.pdf

[41]- John J. Mearsheimerand Stephen M. Walt, Op, Cit .P9

42- John J. Mearsheimerand Stephen M. Walt, Op, Cit .P11

[43]– حسين '' محمدعلي'' فواز ، تساؤلات حول ''اليمين الجديد'' في الولايات المتحدة، الأول من ابريل/ نيسان 2004م،ص 4. يمكن الحصول عليها من:http://www.mafhoum.com/press7/190C39.htm

[44]– التقرير الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، صفحة 8/1

[45]- John J. Mearsheimer, P141

[46]- IbidP128 – 129

[47]- NIALL FURGUSON, P273

[48]- Samuel P. Huntington "The Clash of civilizations" and the remaking of world order‹, Free Press, U.K, 2002, P21

[49]- Francis Fukuyama, State Building, Governance and world order in the twenty-first century, Profile Books, Great Britain, 2004, P154

[50]- Andrew Preston, P13

[51]- Hans G. Morgenthau, Politics among Nations, The Struggle For Power and Peace, McGrao - Hell Education, Seventh Edition, 19, 4, 2005, P.113.

[52]- John Keegan, "The Iraq war": the 21 days conflict and its aftermath, PIMLICO Edition, Great Britain, 2005 P96

[53]- Keegan, P96

[54]سمير مرقص، "هيمنة الأصولية البروتستانتية على السياسة الأميريكية"، للإطلاع الرابط التالي: http://www.maaber.org/issue_october04/lookout5.htm

[52]- Huntington, P40

[53] - Huntington, P45

[57]محمد سعدي، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت. 2006م، ص22،

[58]نفس المصدر ص23

[59]– د. إدوارد دي بونو، "قبعات التفكير الست"، ترجمة د. شريف محسن، شركة نهضة مصر للطباعة وللنشر والتوزيع، الجيزة، مايو 2010 ص28

[60]– نفس المصدر، ص47

[61]–محمد عابد الجابري، "مسألة الهوية، العروبة والإسلام، والغرب"، مركز دراسات الوحدة العربيةن سلسلة الثقافة القومية (27)، قضايا الفكر العربي (3)، بيروت 1997 ص26 – 28

[62]–محمد عابد الجابري، نفس المصدر ص179 –181